World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 18 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام

التاريخ : 17 أكتوبر/تشرين الأول 2024

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2024/4-F

قضايا السياسات

للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية

مقدمة

1- طلب المجلس التنفيذي من برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، في دورته العادية الثانية لعام 2010، أن تُعد الأمانة تحديثا سنويا لخلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية كوثيقة معلومات تقدَم إلى المجلس. ويعرض التحديث السنوي لمحة عامة عن السياسات الجديدة والقائمة والتحديثات المتعلقة بالسياسات، ويعكس التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذها ونتائج التقييم ذات الصلة.

2- وتوفر خلاصة السياسات فرصة لتبادل الآراء الاستراتيجية مع المجلس بشأن آخر التطورات في الإطار المعياري **للبرنامج** والمجالات التي قد تتطلب عملا إضافيا لضمان أن تظل مجموعة سياسات **البرنامج** ذات صلة وفعالة في السياقات العالمية والتنظيمية.

3- وفي إصدار عام 2023 من الخلاصة، وبناء على طلب المجلس، أدرج **البرنامج** تحليلا للثغرات في السياسات. وفي هذا العام، واستجابة لطلب مماثل قُدم في الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2023، أُدرج مرة أخرى تحديث لذلك التحليل كملحق بالخلاصة. ويغطي هذا التحليل الاستراتيجيات والتعميمات والتوجيهات الصادرة أو المخطط لها، مما يوفر صورة شاملة للعمل المعياري والأدوات التي تدعم تصميم برامج وعمليات **البرنامج** وتنفيذها ورصدها.

4- ويتزامن تقديم هذه الخلاصة مع عرض الكثير من السياسات الرئيسية وتحديثات السياسات للموافقة عليها في عام 2024، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالقدرة على الصمود، وتغير المناخ والوجبات المدرسية. وسيتم تقديم سياسة جديدة بشأن إضفاء الطابع المحلي في عام 2025، ربما إلى جانب سياسة محدثة بشأن صياغة السياسات، وهذا رهين بنتائج المناقشات الجارية مع الفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة E. Heines
مديرة
شعبة سياسات البرامج والتوجيه
بريد إلكتروني: edith.heines@wfp.org

السيد R. Mc Guffin
موظف سياسات البرامج
شعبة سياسات البرامج والتوجيه
بريد إلكتروني: rene.mcguffin@wfp.org

5- وتطلعا إلى برنامج العمل لفترة السنتين، ستكون هذه هي الخلاصة النهائية في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2022-2025، حيث من المقرر حاليا عرض خطة استراتيجية جديدة إلى المجلس للموافقة عليها في عام 2025. وسوف تسترشد الخطة الجديدة بالنتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025، والذي سيُعرض في الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2024. ويتم تسليط الضوء على التقييمات الإضافية المخطط لها أو الجارية في عدد من المجالات التي تغطيها الخلاصة في الأقسام ذات الصلة.

6- وتتضمن هذه الوثيقة جدولا يشمل قائمة بالسياسات المؤسسية التي تقع ضمن اختصاص المجلس، ويليه ملخص لكل سياسة، وحالتها ومعلومات من التقييمات ذات الصلة. وتشير الوثيقة إلى الاستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية والتوجيهات الإدارية والمالية التي تقع الموافقة عليها ضمن اختصاص الإدارة.

7- ولتسهيل الاستعراض للمجلس، ترتب الخلاصة السياسات في الفئات الأربع التالية: محركات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛ والمبادئ والنُهج؛ والحصائل الاستراتيجية والأولويات الشاملة؛ والعوامل التمكينية والسياسات المؤسسية.

محركات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي	
2013	بناء السلام في بيئات الانتقال *دور **البرنامج** في بناء السلام في بيئات الانتقال (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1)*
2017	تغيُّر المناخ *سياسة تغيُّر المناخ (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1)*
2006	التحليل الاقتصادي *دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2006/5-C)*
المبادئ	
2000	نُهج المشاركة *نُهج المشاركة (WFP/EB.3/2000/3-D)*
2004	المبادئ الإنسانية *المبادئ الإنسانية (WFP/EB.A/2004/5-C)*
2006	إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية *مذكرة عن إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1)*
الحصائل الاستراتيجية والأولويات الشاملة	
2005	تعريف حالات الطوارئ *تعريف حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1)*
2004	تقدير احتياجات الطوارئ *تقدير احتياجات الطوارئ (WFP/EB.1/2004/4-A)*
2006	الاستهداف في حالات الطوارئ *الاستهداف في حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2006/5-A)*
2005	الانسحاب من حالات الطوارئ *الانسحاب من حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-B)*
2017	الاستعداد لحالات الطوارئ *سياسة الاستعداد لحالات الطوارئ – تعزيز استعداد **البرنامج** لحالات الطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1)*
2023	الطيران *سياسة **البرنامج** للطيران (WFP/EB.1/2023/4-A)*
2003	المعونة الغذائية وسُبل كسب العيش في حالات الطوارئ *المعونة الغذائية وسُبل كسب العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات **البرنامج** (WFP/EB.A/2003/5-A)*
2023	سياسة النقد *سياسة النقد. (WFP/EB.A/2023/5-A)*
2012	الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان *تحديث لسياسة **البرنامج** بشأن شبكات الأمان (WFP/EB.A/2012/5-A)*

Commented [RE1]: P lease check against original translation in arabic for all the docs in this box

Commented [DH2R1] one and modified accordingly

Commented [RS3R1]: hank you

2013	التغذية المدرسية *سياسة التغذية المدرسية المنقحة (WFP/EB.2/2013/4-C)*
2002	انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية *انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات **البرنامج** (WFP/EB.A/2002/5-B)*
2011	الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها *سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها –(WFP/EB.2/2011/4-A)*
2015	بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية *سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2015/5-C)*
2019	مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية *سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (WFP/EB.2/2019/4-C)*
2022	تعزيز القدرات القطرية *سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة (WFP/EB.A/2022/5-A)*
2023	التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي *تحديث سياسة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (WFP/EB.A/2023/5-C)*
2020	الحماية والمساءلة *سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة وخطة تنفيذها (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2)*
2022	المساواة بين الجنسين *سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1)*
2017	التغذية *سياسة التغذية (WFP/EB.1/2017/4-C)*
2010	فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز *سياسة **البرنامج** إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (WFP/EB.2/2010/4-A)*
2017	البيئة *السياسة البيئية (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1)*
2016	الخطط الاستراتيجية القطرية *سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1)*
العوامل التمكينية والسياسات المؤسسية*	
2014	إدارة القوة العاملة *سياسة شؤون العاملين في **البرنامج** (WFP/EB.A/2021/5-A)*
2018	الرقابة *إطار الرقابة في **البرنامج** (WFP/EB.A/2018/5-C)*
2018	إدارة المخاطر المؤسسية *سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 (WFP/EB.2/2018/5-C)*
2021	التدليس والفساد *السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.A/2021/5-B/1)*
2022	التقييم *سياسة **البرنامج** بشأن التقييم لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-C)*

مناقشة موجزة للسياسات

محركات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي

8- وفقا لما أكدته الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، فإن المحركات الرئيسية للجوع وسوء التغذية – الحروب الجديدة والنزاعات غير المحسومة، وأزمة المناخ العالمية، والصدمات الاقتصادية المتكررة – تُشكل أيضا فرصا لتجديد العمل والتعلم. وتشكّل أيضا هذه المحركات نقاط دخول لبرامج **البرنامج** والشراكات الجديدة وتوليد الأدلة.

دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال

9- أُجري تقييم لسياسة بناء السلام في بيئات الانتقال (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1) بين عامي 2021 و2022، وأقره المجلس بعد ذلك في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2023. وخلص التقييم إلى أن السياسة في مجملها تتضمن مبادئ واقعية وعملية يمكن أن توجه نهج المنظمة تجاه مراعاة ظروف النزاع والمساهمات في السلام.

10- وتؤكد سياسة **البرنامج** أن جميع البرامج في بيئات النزاع وما بعد النزاع ينبغي، كحد أدنى، ألا تتسبب في إحداث أي ضرر، وأن تكون مراعية لظروف النزاع. وفي البيئات حيث لا توجد عملية سلام تؤيدها الأمم المتحدة، ولكن توجد فرص لدعم المصالحة المحلية، يمكن **للبرنامج** دعم جهود بناء السلام على المستوى المحلي. ويمكن أن يشمل ذلك أنشطة مثل تمتين التماسك الاجتماعي من خلال مساعدة المجتمعات المحلية التي تشهد توترات، أو من خلال تعزيز سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية المتنازع عليها من خلال أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول. وفي البيئات حيث توجد عمليات سلام تؤيدها الأمم المتحدة، يمكن **للبرنامج** دعم الجهود الوطنية الأوسع للنهوض بالسلام، ولا سيما الجهود التي تقودها الحكومات للتصدي للجوع.

11- وتؤكد السياسة أن بناء السلام ينبغي ألا يصبح الأولوية الرئيسية **للبرنامج** في أي بلد: ويجب أن يسترشد **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية، ويتعين أن تكون معالجة احتياجات الجوع نقطة الدخول بالنسبة إليه. ويدعم **البرنامج** مبدأ الاتساق على نطاق الأمم المتحدة ويدرك أن ذلك يتطلب في بعض البيئات العالية المخاطر اتباع نهج مدروس بعناية. ويوفر تحديث عام 2014 لسياسة **البرنامج** بشأن بناء السلام (WFP/EB.2/2014/4-D) معلومات عن التقدم المحرز والدروس المستفادة خلال التنفيذ المبكر للسياسة.

12- وتماشيا مع التوصيات المنبثقة عن تقييم السياسة، وضع **البرنامج** استراتيجية لتعميم مراعاة ظروف النزاع توضح بالتفصيل كيف ستقوم المنظمة بتعديل ممارساتها في العمل، وبناء القدرات وتغيير ثقافتها لضمان مراعاة برامجها وعملياتها وموظفيها على جميع المستويات لظروف النزاع. وستُستكمل التوجيهات بشأن تعميم مراعاة ظروف النزاع في البرامج والمجالات الوظيفية بوحدات تدريبية قصيرة، وبعثات لبناء القدرات ودعم المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، مما سيؤدي إلى بناء قدرات **البرنامج** على تحليل النزاع وإدارة مخاطر النزاع. وتدعو أيضا الاستراتيجية إلى تعيين جهات اتصال معنية بمراعاة ظروف النزاع في المكاتب القطرية الرئيسية وإنشاء وظائف مستشارين لشؤون السلام والنزاع في كل مكتب إقليمي.

13- ويعمل **البرنامج** على وضع إطار عمل يوضح مسارات مساهمته في السلام، مع ضمان المواءمة مع المبادئ الإنسانية. ويضمن الإطار أن يظل التصدي للجوع نقطة الدخول الرئيسية، لجهود **البرنامج** في مجال بناء السلام، التي تركز أساسا على بناء التماسك الاجتماعي.

تغير المناخ

14- أجري تقييم لسياسات **البرنامج** للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ في عام 2022، ونظر فيه المجلس في دورته السنوية لعام 2023 (WFP/EB.A/2023/7-C). وخلص التقييم إلى أن سياسة **البرنامج** المتعلقة بتغير المناخ لعام 2017 (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1) قدمت أطرا مفاهيمية واضحة ومبادئ توجيهية وخيارات برامجية لإدارة المخاطر المناخية في النظم الغذائية والمساهمة في العمل المناخي، ولكن عفا عليها الزمن الآن.

15- وأوصى التقييم بتحديث سياسة تغير المناخ "لتشمل التغييرات التي حدثت في الآونة الأخيرة في السياق الخارجي، وتنقل الطبيعة الشاملة المتطورة لإجراءات **البرنامج** المتعلقة بتغير المناخ وتبين الدروس المستخلصة والأولويات الداخلية الجديدة." وسيقوم **البرنامج** بتحديث السياسة، التي ستُعرض على المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، بالتزامن مع سياسة **البرنامج** المحدثة المتعلقة بالقدرة على الصمود، والتي يجري تطويرها في الوقت نفسه. وستوضح السياسة المحدثة لتغير المناخ عرض القيمة والميزة النسبية **للبرنامج** في اتباع نهج متكامل للعمل المناخي الذي يسعى إلى المساهمة في الجهود المبذولة لتجنب الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ وتقليلها ومعالجتها.

التحليل الاقتصادي

16- تشدد سياسة **البرنامج** لعام 2006 بشأن دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه (WFP/EB.A/2006/5-C) على أهمية التحليل الاقتصادي المقترن بتحليل المسائل التغذوية والاجتماعية والسياسية والجنسانية والبيئية، باعتبارها ضرورية لفهم كامل لأسباب الجوع وآثاره. ويشكل التحليل الاقتصادي الذي يجريه **البرنامج** جزءا لا يتجزأ من تحليل الأمن الغذائي، ويدعم تصميم الاستراتيجيات والأنشطة القطرية وتنفيذها للقضاء التام على الجوع بحلول عام 2030، ويساهم في تنمية الاقتصادات المحلية.

17- وعلى المستويات الاستراتيجية والبرامجية والتشغيلية، يعدّ التحليل الاقتصادي ضروريا لتعزيز فهم كيفية مساعدة الأسواق للأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية وتحقيق الأمن الغذائي. كما أنه يزيد من قدرة عمليات **البرنامج** على الصمود في وجه الصدمات والتقلبات الاقتصادية، بما يتماشى مع سياسة النقد في **البرنامج** (WFP/EB.A/2023/5-A). ويتحقق ذلك من خلال تحليل الأسواق العالمية والمحلية، والأسعار وأسعار الصرف، وإنتاج الأغذية، ودخل الأسر ونفقاتها، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذوي للجياع والفقراء، وعلى كفاءة عمليات **البرنامج** وفعاليتها.

18- ويُسترشد بالتحليل الاقتصادي في تصميم برامج **البرنامج** وأي تعديلات مطلوب إدخالها عليها، ويسهّل تقييم جدوى تدخلات **البرنامج** ومخاطرها وأثرها. ويعزز التحليل الاقتصادي عمليات **البرنامج** من خلال عدة أنشطة رئيسية، بما في ذلك تحليل العوامل الاقتصادية التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي الأسري على المستويين الكلي والجزئي؛ وإجراء تقييمات السوق التي يسترشد بها في اختيار طرائق المساعدة المناسبة؛ والرصد المستمر لاتجاهات أسعار الأغذية وأسعار الصرف وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الهامة؛ وتقييم الأثر التشغيلي والفعالية والكفاءة؛ وتقييم المخاطر الاقتصادية المقبلة التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي، وإدماج تلك المخاطر والسيناريوهات ذات الصلة في أدوات إدارة المخاطر وخطط الطوارئ الخاصة بالمكاتب القطرية، والسماح بتصميم إجراءات تحضيرية في الوقت المناسب؛ وإجراء عمليات محاكاة اقتصادية تسهم في الإنذار المبكر وتساعد على تقييم الآثار المترتبة على الأمن الغذائي للصدمات العالمية، مثل جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) وأزمة الغذاء العالمية، والآثار المتوقعة للصدمات المحلية وبرامج التحويلات النقدية. كما يدعم التحليل الاقتصادي وضع السياسات المحلية والعالمية، ويرشد الاتصالات وأنشطة الدعوة القائمة على الأدلة، ويزود **البرنامج** وشركاءه بالمعرفة التي يحتاجون إليها لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التحليل الاقتصادي الدعم التقني للحكومات ويوفر المعلومات اللازمة لمواءمة عمليات **البرنامج** مع سياسات التنمية الوطنية وجهود الحد من الفقر.

19- وبما أن الموافقة على هذه السياسة تمت قبل عام 2011، سيتشاور مكتب التقييم مع الإدارة بشأن ما إذا كان ينبغي إدراجها في خطة عمل المكتب وموعد إدراجها.

المبادئ والنهج

20- يلتزم **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز، والاستقلال التشغيلي. ويغطي هذا القسم سياسات **البرنامج** بشأن المبادئ التي توجه عمل المنظمة.

النُهج التشاركية

21- تشدد سياسة **البرنامج** بشأن النُهج التشاركية (WFP/EB.3/2000/3-D) على أن مشاركة السكان المتضررين تحسن تصميم برامج **البرنامج** وتنفيذها وتعزز تحقيق أهداف الأمن الغذائي. ويدمج **البرنامج** المشاركة في جميع مراحل دورة البرامج.

22- وفي حين أن المشاركة مصممة خصيصا للسياق، يعمل **البرنامج** على ضمان أن تكون عملية صنع القرار شاملة للجميع، وأن تشمل بنشاط الهياكل المجتمعية التمثيلية ولا تميز ضد المجموعات المهمشة. ويجمع نهج **البرنامج** بين التخطيط من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة من خلال إشراك المجتمعات المحلية بنشاط مع أصحاب المصلحة الآخرين الذين لهم نفوذ في العمليات التي تؤثر على حياة الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج**.

23- وأظهرت تجربة **البرنامج** أن النهج التشاركية مهمة في حالات الطوارئ بقدر أهميتها في سياقات التنمية. ومع ذلك، يمكن أن تختلف القيود التي تتسم بها حالات الطوارئ عن تلك التي تتسم بها سياقات التنمية.

24- وفي عام 2011، مع تأييد **البرنامج** لالتزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين، أصبحت المشاركة عنصرا رئيسيا في نهج **البرنامج** تجاه هذه المساءلة، ما يهدف إلى ضمان أن يكون تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها مستنيرا بآراء الأشخاص المتضررين ومعبرا عنها. وفي عام 2017، أيد **البرنامج** الالتزامات المنقحة للجنة الدائمة، وبصفته أحد الموقعين على الصفقة الكبرى، فهو ملتزم بالالتزام المحدث لعام 2021 بتقديم دعم أكبر للقيادة المحلية ومشاركة المجتمعات المحلية المتضررة، ودعم أطول أجلا ومرن للعاملين في مجال تقديم الاستجابة الإنسانية. ونتيجة لذلك، ستوجه مشاركة وقيادة الجهات الفاعلة المحلية صياغة سياسة إضفاء الطابع المحلي التي يجري رسمها حاليا.

25- واتبع **البرنامج** نهجا تشاركيا في وضع سياسته بشأن الحماية والمساءلة، والتي وافق عليها المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في دورته العادية الثانية (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2)، ووضع استراتيجية دعم الحماية الاجتماعية، وبدء تنفيذ خريطة طريق إدماج منظور الإعاقة (WFP/EB.2/2020/4-B). ومن خلال التركيز على التشاور وتوفير المعلومات وجمع التعقيبات من أصحاب المصلحة، تضمن استراتيجية **البرنامج** بشأن المشاركة المجتمعية لدعم المساءلة أمام الأشخاص المتضررين أن تكون برامجه ذات صلة وديناميةومستجيبة للتعقيبات.

26- وبما أن الموافقة على هذه السياسة تمت قبل عام 2011، سيتشاور مكتب التقييم مع الإدارة بشأن ما إذا كان سيتم إدراجها في خطة عمل المكتب وموعد إدراجها.

المبادئ الإنسانية

27- بناء على طلب المجلس، أصدر **البرنامج** في عام 2004 ملخصا لمبادئه الإنسانية الأساسية – الإنسانية والحياد وعدم التحيز. وأضافت الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017 الاستقلال التشغيلي كمبدأ إنساني رابع لتوجيه عمل **البرنامج**.

28- ويورد أيضا الملخص الاحترام، والاعتماد على الذات، والمشاركة، وبناء القدرات والتنسيق كأسس للعمل الإنساني الفعال، ويحدد المعيارين التاليين:

- *المساءلة*. سيبقي **البرنامج** الجهات المانحة، وحكومات البلدان المضيفة، والمستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على علم بأنشطته وآثارها من خلال إعداد تقارير منتظمة.
- *المهنية*. سيحافظ **البرنامج** على أعلى معايير المهنية والنزاهة بين موظفيه الدوليين والوطنيين.

29- وقُدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2018 تقرير موجز عن تقييم سياسات **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية (WFP/EB.A/2004/5-C) وإتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1) خلال الفترة 2004-2017. واستجابة لنتائج التقييم، أجرى **البرنامج** بحثا يهدف إلى دعم التعلم في جميع أنحاء المنظمة بشأن المعضلات التي تنشأ في تنفيذ المبادئ الإنسانية. ونُشرت ورقة أولى عن هذه المعضلات في عام 2018، ومن المقرر نشر ورقة ثانية بحلول نهاية عام 2024. ويجري إعداد توجيهات بشأن الاستقلال التشغيلي وستدعم المكاتب القطرية في تنفيذ معايير الضمان العالمي.

30- وبناء على طلب من المجلس، ينظر مكتب التقييم في التكليف بإجراء تقييم استراتيجي لمدى التزام **البرنامج** بالمبادئ الإنسانية سيجري في عام 2026.

إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية

31- تنص السياسة المتعلقة بإتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1) على أن إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية (إتاحة سبل الوصول) شرط مسبق للعمل الإنساني القائم على المبادئ، وأنه يجب أن تتاح **للبرنامج** إمكانية الوصول الآمن وبدون عوائق إلى المحتاجين من أجل تقييم الوضع وتقديم مساعداته ورصدها. وتشمل العقبات التي تحول دون الوصول إلى المحتاجين النزاعات وانعدام الأمن، والقيود المادية، والعوائق السياسية، والبيروقراطية. و**البرنامج** ملتزم بتعزيز قدرته على إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية والحفاظ عليها وقدرته على الوصول إلى المدنيين المتضررين من الأزمات.

32- ويقر النهج المؤسسي الذي يتبعه **البرنامج** في إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية بالدور الداعم الذي تضطلع به المنظمة في جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ويدرك أن كل حالة من الحالات تتسم بخصوصيات محددة وتتطلب المرونة والخلاقة في الموازنة بين الاحتياجات والمخاطر. ويتطلب ضمان الوصول الآمن والمستمر تحليلا سليما للوضع وإدارة للمخاطر، والعمل عبر المجالات الوظيفية، والالتزام بالقانون الدولي والمبادئ الإنسانية، والتنسيق والشراكات بين أصحاب المصلحة، والمشاركة القوية مع الجهات الفاعلة المجتمعية والمحلية، والدعوة على مختلف المستويات.

33- وفي حين أن منسقي الشؤون الإنسانية يقودون الدعوة من أجل إتاحة سبل الوصول، غالبا ما يبني **البرنامج** قبول المجتمع المحلي لعملياته ويتفاوض على الحصول على تصريح لها لضمان إيصال المساعدة في الوقت المناسب إلى المحتاجين، وخصوصا عندما يكون انعدام الأمن الغذائي عنصرا رئيسيا في الأزمة أو عندما يعمل **البرنامج** نيابة عن جهات فاعلة إنسانية أخرى، على سبيل المثال، بصفته قائدا لمجموعة اللوجستيات. وفي جميع الحالات، يحرص **البرنامج** على أن تكون الحكومات والأطراف الأخرى على علم بأنشطته وموافقة عليها.

34- وقُدم إلى المجلس في دورته السنوية في عام 2018 تقرير موجز عن تقييم سياسات **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية (WFP/EB.A/2004/5-C) وإتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1). ويتضمن التقرير ثماني توصيات تسترشد بها الممارسات المتطورة داخل **البرنامج** وبالتنسيق مع شركائه. وتم وضع مواد إرشادية استجابة للتوصيات، بما في ذلك التوجيهات التشغيلية بشأن التعامل مع الجماعات المسلحة من غير الدول، والتي نُشرت في مايو/أيار 2024.

35- واستجابة للمراجعة الداخلية الجارية للنهج المؤسسي **للبرنامج** حيال إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية، سيتم تحديث الاستراتيجية بحلول نهاية عام 2024.

الحصائل الاستراتيجية والأولويات الشاملة

36- يتطلب حجم وتعقيد الصدمات وعوامل الإجهاد الحالية أن تلبي البرامج المتعددة الشركاء والمتعددة القطاعات، أولا وقبل كل شيء، الاحتياجات العاجلة مع اغتنام الفرص لبناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية لهشاشة الأوضاع. وترتكز الحصائل الاستراتيجية والأولويات الشاملة **للبرنامج** على مجموعة السياسات المدرجة في هذا القسم. وتتضح الخطط الاستراتيجية والإطار المعياري **للبرنامج** على المستوى القطري في الخطط الاستراتيجية القطرية التي يغطي هذا القسم أيضا السياسة المتعلقة بها.

تعريف حالات الطوارئ

37- السياسة المتعلقة بتعريف حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1) تعرّف حالات الطوارئ بأنها "الحالات العاجلة التي يتوافر فيها دليل واضح على وقوع حدث أو سلسلة حوادث من شأنها أن تفضي إلى معاناة البشر أو تمثل تهديدا وشيكا للأرواح أو سبل المعيشة من دون أن تكون لدى الحكومة المعنية وسائل لمواجهتها؛ وأن يكون ذلك الحادث أو تلك السلسلة من الحوادث غير عادية بصورة واضحة، وتؤدي إلى تعطيل الحياة داخل المجتمع على نطاق استثنائي". ويتم تنفيذ بروتوكول تفعيل حالات الطوارئ المنقح – الساري منذ فبراير/شباط 2022 – وفقا لهذا التعريف.

38- وتشمل حالات الطوارئ الزلازل، والفيضانات، وغزوات الجراد، والأزمات الصحية والأحداث المماثلة غير المتوقعة؛ وحالات الطوارئ التي تكون من صنع الإنسان وتجبر الناس على مغادرة منازلهم كلاجئين أو نازحين داخليا أو التي تسبب ضائقة أخرى؛ ونقص الأغذية أو انعدام الأمن الغذائي نتيجة الأحداث البطيئة مثل الجفاف، وفشل المحاصيل، والآفات والأمراض التي تصيب الناس أو الماشية؛ وتقييد الوصول إلى الأغذية نتيجة الصدمات الاقتصادية أو فشل السوق أو الانهيار الاقتصادي؛ والحالات المعقدة التي تطلب فيها حكومة أو الأمين العام للأمم المتحدة الدعم من **البرنامج**.

39- وأُدرجت هذه السياسة في التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ، الذي أنجز في عام 2020 [1].(WFP/EB.1/2020/5-A)

تقييم الاحتياجات الطارئة

40- في حالات الطوارئ، يحدد **البرنامج** ما إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة غذائية خارجية للحفاظ على الأرواح وسبل كسب العيش. ويجب أن تكون تقييمات الاحتياجات الطارئة دقيقة وفي الوقت المناسب لضمان عدم ترك الناس عرضة للمخاطر وتخصيص الموارد الإنسانية على نحو فعال (WFP/EB.1/2004/4-A).

41- وتجمع تقييمات الاحتياجات المعلومات المتعلقة بعدد الأشخاص المتضررين من الأزمة، وحجم الأزمة وموقعها؛ والثغرات الغذائية والتغذوية؛ والفوارق في الضعف بين الرجال والنساء والأطفال ومختلف المجموعات الاجتماعية؛ والقدرات المحلية ونظم سبل كسب العيش؛ وقدرات الأسر على التكيف من حيث القدرة على إنتاج الغذاء أو الحصول عليه بطريقة أخرى؛ ومدى إمكانية تلبية الاحتياجات الغذائية من خلال تدخلات السوق أو برامج شبكات الأمان القائمة؛ والوقت المتوقع لعودة سبل كسب العيش إلى وضعها الطبيعي.

42- وقُيمت في عام 2007 سياسة **البرنامج** بشأن تقدير احتياجات الطوارئ. ويرد تقرير موجز عن هذا التقييم في الوثيقة WFP/EB.2/2007/6-A. كما أشير إلى هذه السياسة في التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ خلال الفترة 2011-2018، والذي عُرض تقريره في الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2020 (WFP/EB.1/2020/5.A).

الاستهداف في حالات الطوارئ

43- توضح سياسة **البرنامج** بشأن الاستهداف في حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2006/5-A) موقف **البرنامج** من الاستهداف، والذي يتضمن تحديد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المهمشة بشكل منهجي، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، واختيار آليات التسليم والتوزيع التي تضمن حصول النساء والرجال والبنات والأولاد المستهدفين على المساعدة عندما يحتاجون إليها.

44- وتُستكمل هذه السياسة بسلسلة من المبادئ التوجيهية والأدوات الخاصة بالاستهداف بحسب السياق، مثل المذكرة التوجيهية التشغيلية للاستهداف وتحديد الأولويات (2021) والتوجيهات المشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن توجيه المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية (2020)، وهي خاصة ببيئات اللاجئين.

45- وتكتسب العمليات والأدوات القوية أهمية خاصة في تيسير المشاركة والتمثيل الهادفين للأشخاص المتضررين في جميع مراحل دورة البرامج. وتشدد هذه السياسة – إلى جانب سياسة الحماية والمساءلة (2020) – على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية في جميع مراحل عمليات الاستهداف، والتشاور معها وإبلاغها بمعايير استهداف واضحة، والوصول إلى آلية أو عملية فعالة للتعقيبات. ولتحقيق أفضل الحصائل الممكنة بالموارد المتاحة، ينبغي أن تهدف قرارات الاستهداف وتحديد الأولويات، قدر الإمكان، إلى تعزيز الاتساق والتكامل بين أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية، وأنشطة الشركاء العاملين في المجالين الإنساني والإنمائي محليا، والمبادرات ذات الصلة للحكومات المضيفة.

46- وصدر تعميم للمدير التنفيذي بشأن إدارة عمليات الاستهداف من قبل مكاتب **البرنامج** (OED2022/026) في ديسمبر/كانون الأول 2022، وذلك في جانب منه استجابة لعمليات المراجعة الداخلية والخارجية وعمليات التقييم. ويهدف التعميم إلى إعادة ترسيخ الاستهداف كمكون أساسي في أنشطة **البرنامج**، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الرئيسية في الاستهداف، ووضع المعايير الدنيا المتعلقة بمبادئ الاستهداف الرئيسية. كما يضع التعميم نهجا مؤسسيا للاستهداف يشمل تحليل الاحتياجات والسياق،

[1] يغطي التقييم الاستراتيجي جوانب من سياسات **البرنامج** بشأن تقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ، وتعريف حالات الطوارئ، والانسحاب من حالات الطوارئ، والاستهداف في حالات الطوارئ.

واالاستهداف وتحديد الأولويات، والتنفيذ، والرصد، والتقييم. كما ينبغي ضمان المشاركة المجتمعية الشاملة ومشاركة الشركاء والتواصل المتبادل مع الأشخاص المتضررين في جميع مراحل عملية الاستهداف.

47- وأُدرجت هذه السياسة في التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ، والذي أنجز في عام 2020 (WFP/EB.1/2020/5-A). وأصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم استراتيجي للاستهداف وتحديد الأولويات في **البرنامج**، بما في ذلك في حالات الطوارئ، على أن يبدأ في عام 2024.

الانسحاب من حالات الطوارئ

48- يمكن أن تكون القرارات المتعلقة بتوقيت الانسحاب من حالة الطوارئ وطريقته بأهمية قرار الاستجابة نفسه، كما هو مبين في سياسة **البرنامج** بشأن حالات الطوارئ القائمة (WFP/EB.1/2005/4-B). وينسحب **البرنامج** من حالات الطوارئ إما بسحب الموارد أو بالتحول إلى برامج طويلة الأجل تحمي وتحسن سبل كسب العيش وتزيد من القدرة على الصمود.

49- ويتيح الانسحاب فرصا للمشاركة في أنشطة التعافي المبكر، ولكنه يطرح أيضا تحديات للمجتمعات المحلية المعنية. وتتطلب استراتيجية الانسحاب السليمة ما يلي:

- معايير واضحة للانسحاب؛
- معايير مرجعية لتقييم التقدم المحرز في تلبية المعايير؛
- خطوات لبلوغ المعايير المرجعية، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ هذه الخطوات؛
- تقييما دوريا للتقدم المحرز، وإجراء تعديلات لتقليل المخاطر إلى أدنى حد؛
- جدولا زمنيا مرنا لبلوغ المعايير المرجعية وإجراء التقييمات؛
- محفزات مثل التقدم نحو تحقيق الأهداف، والتحسن في الوضع الإنساني، وزيادة في قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات، وانخفاض مستويات مساهمات الجهات المانحة والاستعداد لتخصيص التمويل لبرنامج التعافي؛
- ومواءمة الأهداف الطويلة الأجل مع خطط الحكومة أو أولويات المانحين.

50- وأُدرجت هذه السياسة في التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ، والذي أنجز في عام 2020 (WFP/EB.1/2020/5-A). وتجري دائرة الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها استعراضا داخليا لسياسات **البرنامج** المتعلقة بحالات الطوارئ لإثراء الجهود المعيارية في هذا المجال.

الاستعداد لحالات الطوارئ

51- توفر سياسة الاستعداد لحالات للطوارئ (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1) الإطار والمبادئ الشاملة لعمل **البرنامج** في بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد، ونهجه في التعامل مع كل حالة طوارئ والاستجابة لها على أنها فريدة من نوعها. وهي توجه شراكات **البرنامج** مع الحكومات الوطنية والمحلية، والهيئات الإقليمية والمجتمعات المحلية، وكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

52- وأدت التوصيات المنبثقة عن التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ (WFP/EB.1/2020/5-A) إلى وضع بروتوكول لتفعيل حالات الطوارئ الذي يتطلب من **البرنامج** توقع حالات الطوارئ والاستعداد لها بشكل استباقي، بوسائل تشمل الاستثمار في أنشطة الإنذار المبكر والاستعداد. وتيسّر التحسينات التي أُدخلت على نظام الإنذار المؤسسي الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة المشتركة بين الوظائف. ويواصل **البرنامج** تعزيز قدرته على نشر موظفيه والأدوات والتوجيهات المؤسسية الأخرى للاستجابة لحالات الطوارئ بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية وحسن التوقيت.

53- ووفقا لقواعد التغطية الخاصة بتقييمات السياسات، أصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لسياسة الاستعداد لحالات الطوارئ في عام 2023. وسيقدم التقرير الموجز عن ذلك التقييم إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام 2025.

الطيران

54- توفر سياسة الطيران في **البرنامج** (WFP/EB.1/2023/4-A) الأساس للإطار التشغيلي لخدمات الطيران التي يقدمها **البرنامج**، وتؤكد التزام المنظمة بضمان توفير خدمات طيران آمنة، وكُفؤة، وفعالة وقابلة للتكيف. وتلقى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2024 تحديثا بشأن تنفيذ السياسة أوضح التقدم المحرز في تقديم **البرنامج** لخدمات النقل الجوي وفي بروتوكولات السلامة والامتثال ذات الصلة، والتدابير الرامية إلى ضمان الاستدامة البيئية وضمان قوة عاملة عالية الأداء، والتمويل المستدام والمرن، والابتكار في حلول النقل الجوي للأغراض الإنسانية، والشراكات الاستراتيجية.

55- وبصورة عامة، أبرز التحديث أن سياسة الطيران في **البرنامج** عززت في السنة الأولى من تنفيذها قدرة خدمات الطيران على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، والحفاظ على معايير عالية من السلامة والكفاءة، والسعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية، مع تشجيع الابتكار والتعاون الاستراتيجي.

56- وسيُصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لسياسة الطيران في غضون أربع سنوات إلى ست سنوات من بدء تنفيذها.

المعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ

57- تنص السياسة المتعلقة بالمعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ (WFP/EB.A/2003/5-A) على أن حماية سبل كسب العيش أمر بالغ الأهمية في مساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم الفورية خلال حالات الطوارئ والمضي قدما نحو التعافي بعد انتهاء الصدمة. وتشدد السياسة على أن برامج المساعدة الغذائية يمكن أن تساعد في الحفاظ على الأصول الأساسية، ومنع استراتيجيات التكيف السلبية ودعم سبل كسب العيش خلال الأزمات. وتشير السياسة إلى أن **البرنامج** سيقوم، كلما كان ذلك مناسبا، بتقييم وتحليل المسائل المتعلقة بسبل كسب العيش في حالات الطوارئ بصورة منهجية، وتعزيز قدرته على تصميم وتنفيذ ورصد التدخلات المتعلقة بسبل كسب العيش عندما تعتبر مناسبة، وبناء أوجه تآزر بين تدخلاته في حالات الطوارئ والتدخلات الأطول أجلا، بما في ذلك من خلال تعزيز شراكاته مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل المنظمات المجتمعية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى – بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية – والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التقنية العاملة على محور العمل الإنساني والسلام والتنمية.

58- وتُستكمل هذه السياسة بمجموعة من سياسات **للبرنامج** التي وُضعت لاحقا، بما فيها السياسات المتعلقة بتقييم الاحتياجات في حالات الطوارئ (2004)، والاستهداف في حالات الطوارئ (2006)، والنقد (2023)، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان (2012)، والمسائل الجنسانية (2022)، وبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (2015)، والحماية والمساءلة (2020).

59- ومنذ إصدار السياسة في عام 2003، واصل **البرنامج** تعزيز نهجه في حماية ودعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ في مجموعة من المجالات المواضيعية، بما في ذلك تقييمات حالات الطوارئ، والتحليل والاستهداف؛ والإنذار المبكر، والاستعداد لحالات الطوارئ والقدرة على الاستجابة المبكرة؛ والتحويلات النقدية ودعم السوق؛ والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والمساعدة الغذائية مقابل التدريب في سياقات الطوارئ؛ واستخدام النهج الثلاثي المحاور[2] للربط بين الاستجابات لحالات الطوارئ وأنشطة بناء القدرة على الصمود؛ والاعتماد على الذات ودعم سبل كسب العيش في سياقات النزوح؛ والبرمجة الحضرية؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية والإعاقة.

60- وأُدرجت هذه السياسة في التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ، والذي أنجز في عام 2020 (WFP/EB.1/2020/5-A).

النقد

61- توضح سياسة النقد في **البرنامج** (WFP/EB.A/2023/5-A) كيف يبلور **البرنامج** تصورات لاستخدام التحويلات النقدية للمساهمة في تحقيق القضاء التام على الجوع وكيف يمكّن من استخدامها. واستنادا إلى أكثر من 15 عاما من الخبرة، توضح

[2] يدعو النهج الثلاثي المحاور للبرمجة إلى تخطيط وتنفيذ المبادرات على المستويات الوطنية، ودون الوطنية والإقليمية.

السياسة كيف يمكن للتحويلات النقدية أن تدعم الأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** في تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية وغيرها من الاحتياجات الأساسية الفورية، مع مساعدتهم على كسر الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن الغذائي.

62- وتضع السياسة قصص وتجارب الأشخاص الذين يساعدهم **البرنامج** في صميم عمليات **البرنامج** النقدية. وتسعى السياسة إلى ضمان المرونة والخيار لهؤلاء الأشخاص وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة لبرامجه من خلال التوسع في استخدام التحويلات النقدية غير المشروطة وغير المقيدة.

63- ولتحقيق الحصائل المتوخاة من هذه السياسة، يسعى **البرنامج** إلى تزويد الأشخاص بالأموال في حالات الطوارئ لتغطية احتياجاتهم الأساسية، وحماية القوة الشرائية للأسر في أوقات التقلبات الاقتصادية، واستخدام برامج التحويلات النقدية كمنصة لتمكين الشمول المالي الرقمي للأشخاص، ودعم الحكومات في تعزيز برامج التحويلات النقدية ونظم الدفع الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يقوم **البرنامج** بتحويل الأموال إلى الأشخاص، فإنه يعطي الأولوية للنساء بوصفهن متلقيات التحويلات نيابة عن أسرهن.

64- ولتمكين **البرنامج** من استخدام التحويلات النقدية، فإنه يضع آليات ضمان من البداية إلى النهاية تكفل وصول الأموال إلى المتلقين المقصودين وتخفيف مخاطر التدليس وتحريف مسار الأموال المحتملين.

65- وسيتم تقديم تحديث عن تنفيذ سياسة النقد إلى المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024. ووفقا لقواعد التغطية لتقييمات السياسات، سيُصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم للسياسة في غضون أربع سنوات إلى ست سنوات من بدء تنفيذها.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

66- في أكتوبر/تشرين الأول 2004، وافق المجلس على وثيقة السياسة المعنونة "برنامج الأغذية العالمي وشبكات الأمان القائمة على الغذاء: المفاهيم، والتجارب وفرص البرمجة في المستقبل" (WFP/EB.3/2004/4-A). وفي عام 2012، أحاط المجلس علما بتحديث سياسة **البرنامج** بشأن شبكات الأمان (WFP/EB.A/2012/5-A)، والتي أعدها **البرنامج** استجابة للمداولات العالمية والداخلية المتغيرة ونتائج التقييم الاستراتيجي لعام 2011 لدور **البرنامج** في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان (WFP/EB.A/2011/7-B).

67- وفي عام 2018، أُجري تقييم لتحديث سياسة **البرنامج** بشأن شبكات الأمان (WFP/EB.A/2019/7-B) خلص إلى أنه يتعين على قيادة **البرنامج** أن تؤكد التزام المنظمة بدعم برامج الحماية الاجتماعية التي تقودها البلدان ومواصلة ذلك الالتزام، وأصدر التقييم خمس توصيات تهدف إلى توجيه التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية مؤسسية للحماية الاجتماعية.

68- واستجابة لتلك التوصيات، وضع **البرنامج** استراتيجيته لدعم الحماية الاجتماعية وأطلقها في يوليو/تموز 2021.[3] وتوفر الاستراتيجية رؤية وإطارا تنسيقيا لعمل **البرنامج** على مستوى المنظمة لدعم نظم الحماية الاجتماعية الوطنية وبرامجها. وتركز خطة تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية، التي تتماشى تماما مع خطة **البرنامج** الاستراتيجية للفترة 2022-2025، على تنمية القوة العاملة، والدعم التقني والتنسيق بين الوظائف، والمعرفة والتعلم، والشراكات، والرصد والإبلاغ.

69- وفي عام 2025، سيُصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم استراتيجي للحماية الاجتماعية لتقديم رؤى وتوصيات للبرمجة المستقبلية والتوجه الاستراتيجي.

التغذية المدرسية

70- أكدت خطة **البرنامج** الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (WFP/EB.2/2021/4-A/Rev.2) الدور القيادي العالمي **للبرنامج** في مجال الصحة والتغذية المدرسية. وقُدم إلى المجلس في دورته السنوية في عام 2021 تقييم استراتيجي لمساهمة أنشطة

[3] **البرنامج**. 2021. *World Food Programme Strategy for Support to Social Protection* (استراتيجية برنامج الأغذية العالمي لدعم الحماية الاجتماعية).

التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (WFP/EB.A/2021/7-B). وأوصى التقييم بأن يقوم **البرنامج** بتحديث سياسته بشأن التغذية المدرسية لعام 2013 (WFP/EB.2/2013/4-C)، والتي حددت نهج **البرنامج** في التنفيذ المباشر لعمليات التغذية المدرسية ومبادرات تعزيز القدرات ذات الصلة في مختلف البيئات القطرية.

71- ويهدف تحديث السياسة الجديدة بشأن الوجبات المدرسية، والذي سينظر فيه المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، إلى تشجيع اعتماد خطة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم، والحفاظ على الدور الرئيسي الذي تؤديه برامج الوجبات المدرسية في الربط بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. وستعكس السياسة أحدث المبادرات العالمية المتعلقة بالوجبات المدرسية، بما في ذلك إنشاء تحالف الوجبات المدرسية، مع ضمان أن يكون **البرنامج** مجهزا تجهيزا جيدا لتلبية توقعات البلدان والشركاء في هذا القطاع المزدهر. ومن المتوقع أن يؤكد التحديث أن برامج الوجبات المدرسية هي واحدة من أهم تدخلات الحماية الاجتماعية، إذ تزيد القدرة على الصمود في وجه الفقر وانعدام الأمن الغذائي والاستبعاد الاجتماعي بين الأطفال والأسر في الأوضاع الهشة. كما أنه سيعتمد على استراتيجية **البرنامج** بشأن الصحة والتغذية المدرسيتين.

72- وأُطلقت في مطلع عام 2020 استراتيجية **البرنامج** العشرية المتعلقة بالصحة والتغذية المدرسيتين[4]، استنادا إلى استعراض شامل للأدلة على الدعم المقدم إلى المدارس من خلال برامج التغذية المدرسية، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، والمشاورات مع الشركاء الداخليين والخارجيين. وسيواصل **البرنامج** العمل مع الحكومات، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين لضمان حصول جميع تلاميذ المدارس الابتدائية على وجبات غذائية جيدة النوعية في المدارس، مصحوبة بحزمة متكاملة من الخدمات الصحية والتغذوية.

انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية

73- يؤثر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الكثير من المدن في البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**. وقد كان لجائحة كوفيد-19 أثر قوي بشكل خاص على سكان المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة الطلبات المقدمة من البلدان للحصول على دعم **البرنامج**. ويسعى **البرنامج**، من خلال عمله مع شركائه، إلى تعزيز نُهجه وبرامجه في المناطق الحضرية، مع التركيز على تحليل قوي متعدد القطاعات للسياق من أجل بلورة فهم أفضل لمكامن الضعف في المناطق الحضرية؛ والاستهداف في السياقات الحضرية غير المتجانسة؛ والبرمجة التكميلية، والتفكير على مستوى النظم، والشراكات التي تيسر الاستجابات المناسبة لرداءة تقديم الخدمات في التجمعات العشوائية في المناطق الحضرية؛ واستراتيجيات الخروج الحسنة التخطيط التي تعزز الملكية المحلية والوطنية للمساعدة الغذائية ونظم الحماية الاجتماعية، مع الحد من التعرض للصدمات وعوامل الإجهاد المستقبلية.

74- وتماشيا مع خطة **البرنامج** الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وولايته وميزته النسبية، والخطة الحضرية الجديدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ومن خلال مشاورات مكثفة، تم وضع استراتيجية حضرية لتوضيح أولويات **البرنامج** في المناطق الحضرية، مما يوفر إطار عمل وتوجها استراتيجيا لأنشطة المنظمة التي يمكن أن تسهم في تحقيق القضاء التام على الجوع. وقد أُطلقت الاستراتيجية الحضرية[5] في عام 2023.

75- وبما أن ورقة السياسة التي تقدم استراتيجية حضرية أُعدت قبل عام 2011 (WFP/EB.A/2002/5-B) وتم وضع استراتيجية جديدة منذ ذلك الحين، سينظر مكتب التقييم في ما إذا كان ينبغي إدراج تقييم للاستراتيجية الحضرية في خطة عمله وكيفية القيام بذلك.

[4] **البرنامج**. 2020. *WFP School Feeding Strategy 2020–2030. A Chance for Every Schoolchild: Partnering to scale up School Health and Nutrition for Human Capital*. (استراتيجية **البرنامج** للتغذية المدرسية للفترة 2020-2030. فرصة لكل تلميذ: الشراكة من أجل توسيع نطاق الصحة والتغذية المدرسيتين من أجل رأس المال البشري.)

[5] **البرنامج**. 2023. الاستراتيجية الحضرية لبرنامج الأغذية العالمي. القضاء على الجوع في عالم يتحضر باستمرار.

الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

76- تركز سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (WFP/EB.2/2011/4-A) على بناء القدرة على الصمود وبناء القدرات بين أشد الناس والمجتمعات المحلية والبلدان ضعفا من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وبالتالي حماية الأرواح وسبل كسب العيش في حالات الضعف ومنع الجوع وسوء التغذية.

77- وخلص تقييم سياستي **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ (WFP/EB.A/2023/7-C) إلى أن سياسة الحد من مخاطر الكوارث باتت بصورة متزايدة غير مواكبة للعصر، على الرغم من استمرار أهمية الحد من مخاطر الكوارث في ما يتعلق بعمل **البرنامج**. وعملا بتوصيات التقييم، ستعاد مكانة مفهوم الحد من مخاطر الكوارث من خلال وضع إطار مفاهيمي ييسر تعميم الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والوظائف الأخرى ذات الصلة داخل **البرنامج**.

بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية

78- عُرض تقييم لسياسة **البرنامج** بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2015/5-C) على المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2023 (WFP/EB/A/2023/7-D). وخلص التقييم إلى أنه على الرغم من أن السياسة هي ذات صلة بولاية **البرنامج**، إلا أنها لم تعد تفي بدورها في تحديد موضع **البرنامج** في مشهد القدرة على الصمود وينبغي تحديثها لزيادة الوضوح المفاهيمي.

79- وفي أعقاب التقييم، شارك **البرنامج** مع أعضاء المجلس من خلال سلسلة من الموائد المستديرة والحوارات غير الرسمية بشأن السياسات، وحلقات العمل والمشاورات التي تهدف إلى إثراء عملية وضع سياسة محدثة بشأن القدرة على الصمود. وستهدف السياسة المحدثة إلى تحديد القدرة على الصمود بوضوح في سياق برمجة **البرنامج** وميزته النسبية في تدخلات بناء القدرة على الصمود، ولا سيما في السياقات التي تتكرر فيها الصدمات وحيث يمكن أن تسهم تدخلات **البرنامج** في مجال القدرة على الصمود في الحد من الاحتياجات.

80- وستُعرض سياسة القدرة على الصمود على المجلس في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، بالتزامن مع سياسة تغير المناخ المحدثة التي يجري تطويرها في الوقت نفسه.

مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية

81- على مر السنين، زاد **البرنامج** بشكل مطرد من حصة مشتريات الأغذية التي يقوم بها على المستويين المحلي والإقليمي. واستنادا إلى السياسة السابقة[6] واستجابة لطلب المجلس في يونيو/حزيران 2018، أدت عملية تشاورية مع أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين إلى وضع سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية، وتمت الموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2019 (WFP/EB.2/2019/4-C). وتحدد السياسة ثلاث نقاط من نقاط قوة **البرنامج** في ما يتعلق بمشتريات الأغذية – القوة الشرائية، والمعرفة بأسواق الأغذية، والقدرة التنظيمية – وأوجه التكامل مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والجهات الفاعلة الأخرى.

82- وتقترح سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تحقيق زيادة مستدامة في مشتريات **البرنامج** من الأغذية على المستويين المحلي والإقليمي. وتحدد أيضا السياسة كيفية استفادة **البرنامج** من قوته الشرائية لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تشجيع تعزيز سلاسل القيمة والنظم الغذائية المحلية والإقليمية. وتشجع السياسة على تحقيق المزيد من التكامل بين وظائف **البرنامج** في مجال المشتريات والبرامج من أجل الاستفادة من المشتريات المحلية والإقليمية وتعزيز أداء النظم الغذائية على المستويين المحلي والإقليمي.

83- وأصبحت الاستفادة من المشتريات المحلية والاستعانة بمصادر مؤيدة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، إلى جانب التدخلات البرامجية، أداة رئيسية في مساهمة **البرنامج** في الحد من المشقة بين أشد الناس ضعفا وتشجيع التغييرات النظمية التي

[6] شددت سياسة **البرنامج** لعام 2006 بشأن مشتريات الأغذية في البلدان النامية على أنه إذا تساوت جميع العوامل الأخرى، ومع مراعاة معايير التمويل من المانحين، ينبغي إعطاء الأفضلية للموردين من البلدان النامية. وحلت سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية محل سياسة عام 2006، ولكن **البرنامج** يحافظ على التزامه بذلك المبدأ.

تقلل من الاحتياجات الإنسانية وتبني نظما غذائية أكثر مرونة على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تطبيق الأدوات والنظم التي طُورت ضمن إطار السياسة في بلدان تقع في إقليمين – إقليم غرب أفريقيا وإقليم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية – بالإضافة إلى البلدان الأساسية لتنفيذ السياسة. وفي عام 2023، اشترى **البرنامج** 60 في المائة من الأغذية المستخدمة في عملياته من الأسواق المحلية والإقليمية.[7]

84- وقدم **البرنامج** تحديثا بشأن تنفيذ سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية في الدورة السنوية للمجلس في عام 2023. وفي عام 2024، سيُصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لخارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد للفترة 2022-2025، والتي تشمل سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية كأحد ركائزها. وبالتالي سيتم تقييم السياسة بوصفها جزءا من هذا التقييم الاستراتيجي.

تعزيز القدرات القطرية

85- تولي خطة **البرنامج** الاستراتيجية للفترة 2022-2025 أهمية كبيرة لدور **البرنامج** في تعزيز القدرات القطرية. وتشدد الخطة على أهمية تعزيز البرامج والنظم الوطنية بحيث تصل إلى الناس على نطاق واسع وتحقق نتائج مستدامة، وتتضمن حصيلة استراتيجية مؤسسية مخصصة.

86- ووافق المجلس في دورته السنوية في عام 2022 على تحديث لسياسة تعزيز القدرات القطرية (WFP/EB.A/2022/5-A) يستجيب لتوصية من التقرير التجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات اللامركزية بشأن تعزيز القدرات القطرية لعام 2021 (WFP/EB.A/2021/7-C)، والذي أوصى بتجديد الالتزام المؤسسي بتعزيز القدرات القطرية وزيادة الوضوح بشأن مفهوم تعزيز القدرات القطرية. ويستند تحديث السياسة إلى سياسة **البرنامج** لعام 2004 بشأن تعزيز القدرات القطرية والإقليمية (WFP/EB.3/2004/4-B) وتحديث عام 2009 بشأن تنفيذ تلك السياسة (WFP/EB.2/2009/4-B). ويحدد التحديث الغرض من مشاركة **البرنامج** في تعزيز القدرات القطرية، ويوضح المفاهيم الرئيسية والمصطلحات في مجال تعزيز القدرات القطرية، ويحدد نهجا يستند إلى أحدث النظريات والممارسات الجيدة لتعزيز القدرات.

87- ويقترح تحديث السياسة نهجا نظميا في مجال تعزيز القدرات القطرية يشمل أوجه التكامل والترابط بين القدرات على المستويات الفردية والتنظيمية والبيئة التمكينية، ويشجع مشاركة أصحاب المصلحة من جميع مجالات المجتمع – الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية – مع الاعتراف بأهميتها الجماعية في تحقيق حصائل مستدامة وتحويلية من حيث تعزيز القدرات. ويأخذ نهج **البرنامج** في الاعتبار القدرات القطرية القائمة ويبني عليها، وهو متجذر في الحلول المحلية القيادة والملكية، وهو قابل للتطبيق في سياقات متنوعة، بما في ذلك الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

88- وتحدد مذكرة معلومات تكميلية معروضة على المجلس خطة تنفيذ **البرنامج** لتحقيق الرؤية الاستراتيجية الواردة في تحديث السياسة. وهي تحدد الأهداف والأنشطة الرئيسية التي تركز على نشر السياسة، وتنمية القدرات الداخلية، ودعم البرامج، والرصد وتوليد الأدلة، وإدارة المعرفة والتعلم، والشراكات.

89- وسيجري استعراض تنفيذ وفعالية تحديث سياسة تعزيز القدرات القطرية من خلال تقييم مستقل يتم إجراؤه في غضون أربع سنوات إلى ست سنوات من الموافقة على التحديث، بما يتماشى مع قواعد تغطية التقييم.

التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

90- وافق المجلس على تحديث سياسة **البرنامج** بشأن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دورته السنوية لعام 2023 (WFP/EB.A/2023/5-C). ويعمق هذا التحديث التزام **البرنامج** المؤسسي بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة حيوية لتمكين بلدان الجنوب من تحقيق مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا من خلال تبادل الحلول للقضاء التام على الجوع.

[7] "تقرير الأداء السنوي لعام 2023 " (WFP/EB.A/2024/4-A/Rev.1)، الفقرة 114.

91- وفي استجابة مباشرة للتقييم الذي أُجري في عام 2021 للسياسة الأصلية التي صدرت في عام 2015 (WFP/EB.2/2021/6-A)، وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، يتيح تحديث السياسة **للبرنامج** توسيع دوره كميسّر، ووسيط وموفق للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، استنادا إلى مزاياه النسبية وإلى مجموعة من المعايير والمبادئ المتوائمة مع استراتيجية التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة. والهدف من ذلك هو ضمان استفادة الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين من الدعم المتخصص الذي يقدمه **البرنامج** للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار السعي إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، والاعتراف بمبادرات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تقودها البلدان، وتطويرها وتبنيها على نطاق واسع كأداة أساسية في تقديم حلول شاملة للقضاء التام على الجوع.

92- ويركز تحديث السياسة، الذي استرشد بمشاورات داخلية وخارجية مستفيضة، على ثلاثة مجالات استراتيجية: تعزيز الجهود الحالية للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الانتقال من تجريب ترتيبات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى توفير الدعم البرامجي للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والاستجابة للطلبات الناشئة في مجالات مثل إدارة سلسلة الإمداد، والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والحد من مخاطر الكوارث، من ضمن مجالات أخرى؛ وضمان ترتيبات ونتائج عالية الجودة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استنادا إلى المعايير والمبادئ الدولية. ولإنجاح هذه السياسة، سيركز **البرنامج** على سبعة عوامل تمكينية رئيسية هي: الشراكات، والتمويل، والقدرة المؤسسية، والقوة العاملة الماهرة، والتوجيه، والاتصال، وتوليد الأدلة. وترد هذه العوامل التمكينية في خطة تنفيذ للسياسة محددة التكاليف للفترة 2023-2027.

93- وبعد مرور عام على الموافقة على تحديث سياسة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، نظم **البرنامج** حدثا جانبيا في الدورة السنوية للمجلس في يونيو/حزيران 2024، حيث تم إطلاع أعضاء المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ السياسة ومناقشة فرص زيادة تعزيز دعم **البرنامج** للبلدان التي تتبادل ابتكاراتها ويتعلم بعضها من بعض.

94- ووفقا لقواعد التغطية لتقييمات السياسات، سيصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لتحديث سياسة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في غضون أربع سنوات إلى ست سنوات من بدء تنفيذه.

الحماية والمساءلة

95- وافق المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 على سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2)، التي حدّثت سياسة المنظمة بشأن الحماية الإنسانية لعام 2012 (WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1). ويستجيب التحديث للاحتياجات المتطورة ويعالج التوصيات الصادرة عن تقييم أجري في عام 2018 لسياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل الوصول في السياقات الإنسانية (WFP/EB.A/2018/7-C)، بما في ذلك من خلال التركيز المعزز على المساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وتُفهم الحماية على أنها تشمل الأنشطة التي تهدف إلى منع مخاطر وعواقب العنف والإكراه والحرمان وسوء المعاملة ضد الأفراد والمجموعات والمجتمعات المحلية، والحد منها والتخفيف من حدتها والاستجابة لها.

96- ومن خلال سياسة الحماية والمساءلة، يلتزم **البرنامج** بمنع مخاطر الحماية المرتبطة بالجوع في جميع البيئات والاستجابة لها، وبتحقيق حصائل ناجحة في مجال حماية الأشخاص الذين يساعدهم. وتماشيا مع إحدى الأولويات الشاملة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، يسعى **البرنامج** إلى ضمان أن يكون الأشخاص المتضررون في صميم تخطيط البرامج وتنفيذها، وأن تكون أصواتهم مؤثرة في عمليات صنع القرار والإجراءات التي يتخذها **البرنامج**.

97- وتمكّن السياسة **البرنامج** من أن يحدد بصورة أفضل مخاطر الحماية واحتياجاتها والدور الذي يمكن أن يؤديه بأكبر قدر من الفعالية، وفي إطار من الشراكة، في مختلف البيئات التي يعمل فيها. وتسلط أيضا السياسة الضوء على الآثار المتباينة التي يمكن أن يحدثها انعدام الأمن الغذائي على مختلف السكان وكيفية تقديم الاستجابات للأشخاص المعرضين لمخاطر متزايدة، مثل النساء والمراهقات، والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين. وتُستكمل هذه الجهود بتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين، وخارطة طريق إدماج منظور الإعاقة، والتوجيهات المتعلقة بمشاركة المجتمع المحلي والسكان الأصليين.

98- وفي عام 2024، واصل **البرنامج** تنفيذ السياسة، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق أداة التحليل المتكامل للسياق وتقييم المخاطر، والتي تجمع التحليلات الشاملة في عملية واحدة؛ ووضع اللمسات الأخيرة على مجموعة أدوات الشركاء المتعاونين ونشرها، وهي مجموعة الأدوات التي تزود الشركاء بالتوجيهات بشأن مسائل الحماية والمساءلة الرئيسية طوال دورة البرنامج؛ وتصميم وتنفيذ حزمة من التدخلات المتكاملة لتعزيز القدرات بشأن النُهج الرئيسية التي تركز على الناس لموظفي **البرنامج** في المكاتب القطرية ولشركائه. وتشمل الإنجازات المهمة الأخرى التي تحققت في عام 2024 وضع توجيهات بشأن الحماية وعمليات التحويلات القائمة على النقد، وكيفية مساعدة الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأسر التي يعيلها أطفال.

99- وأجرى **البرنامج** استعراض منتصف المدة لسياسة الحماية والمساءلة الذي يقيّم التقدم المحرز حتى الآن ويقدم توصيات للإجراءات المستقبلية. وستكون نتائج الاستعراض متاحة في الربع الأخير من عام 2024. وسيُصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم آخر للسياسة في عام 2026 لتقديم رؤى وتوصيات للبرمجة المستقبلية والتوجه الاستراتيجي.

المساواة بين الجنسين

100- وافق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2022 على سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1). وتستند هذه السياسة إلى التزامات **البرنامج** الطويلة الأمد بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعمله في هذا المجال، وتتناول النتائج الرئيسية لتقييم أجري للسياسة السابقة (WFP/EB.A/2015/5-A). وتركز سياسة عام 2022 على العمل البرامجي **للبرنامج** في مجال المساواة بين الجنسين وتتواءم مع سياسة **البرنامج** بشأن شؤون العاملين، وسياساته بشأن الحماية والمساءلة والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتكملها.

101- وتدعو سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين إلى تحويل التركيز نحو معالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية، وهو أمر ضروري لتحقيق الأهداف 2 و5 و17 من أهداف التنمية المستدامة. وتضع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كموضوع شامل يتعين إدماجه في جميع مبادرات **البرنامج**، بينما تركز سياسة المساواة بين الجنسين على الدور القيادي الذي يجب أن يؤديه **البرنامج** في تحقيق الإنصاف للنساء والرجال في الحصول على الأمن الغذائي والتغذية والسيطرة عليهما؛ والدفع قدما بالتمكين الاقتصادي للنساء والبنات في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وتشدد السياسة على استخدام الشراكات الفعالة، والتحليلات الجنسانية القوية والبيانات المحددة، وتعزيز توليد الأدلة كمجالات تقنية رئيسية للتحسين.

102- وكاستجابة مباشرة لتقييم عام 2020 للسياسة السابقة للفترة 2015-2020 (WFP/EB.A/2020/7-B)، اقترنت سياسة عام 2022 بشأن المساواة بين الجنسين بخطة تنفيذ. وتشمل أوجه التقدم الرئيسية في تنفيذ تلك الخطة في الفترة من عام 2023 إلى عام 2024 تطوير أدوات لدعم النتائج التي توصلت إليها دراسة عن عدم المساواة في الوصول، والحواجز الجنسانية أمام المساعدة الإنسانية؛ وتنفيذ أداة التحليل المتكامل للمخاطر والسياق؛ وإعادة معايرة برنامج إصدار شهادات المساواة بين الجنسين للمكاتب القطرية؛ وإطلاق ثلاثة مؤشرات جديدة في إطار النتائج المؤسسية، يستند مؤشران منها إلى منهجيات التقييم النوعي؛ وتجريب أداة استكشاف المعايير الاجتماعية والوثائق التوجيهية المتعددة التي وضعت في إطار البرنامج المشترك للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن نُهج التحول في المنظور الجنساني؛ ووضع نهج المساءلة عن المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق النتائج لتتبع النتائج، والميزانيات والنفقات المتعلقة بالسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وفقا لالتزامات الخطة الاستراتيجية القطرية.

103- وأدت إعادة الهيكلة المؤسسية **للبرنامج** في عام 2024 إلى دمج المكاتب والوحدات المسؤولة عن المساواة بين الجنسين، والحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وإدماج منظور الإعاقة، والسكان الأصليين، والتمكين الاقتصادي للمرأة والشمول المالي الرقمي، وإضفاء الطابع المحلي في دائرة واحدة للمسائل الجنسانية والحماية والشمول. وستؤدي إعادة الهيكلة إلى تعزيز المزيد من التآزر والكفاءة في تنفيذ **البرنامج** لالتزاماته المتعلقة بالبرمجة والسياسات التي تركز على الناس.

104- وتماشيا مع قواعد التغطية لتقييمات السياسات، سيصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لسياسة المساواة بين الجنسين في غضون أربع سنوات إلى ست سنوات من بدء تنفيذها.

التغذية

105- وافق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2017 على سياسة بشأن التغذية للفترة 2017-2021 (WFP/EB.1/2017/4-C)، التي تحل محل سياسة التغذية السابقة للفترة 2012-2014 (WFP/EB.1/2012/5-A).

106- وتعزز السياسة الحالية التزام **البرنامج** بمعالجة جميع أشكال سوء التغذية كوسيلة أساسية لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال التنفيذ المباشر لأنشطة تعزيز القدرات القطرية. وتأخذ السياسة في الاعتبار توافر الأغذية المغذية، وإمكانية الحصول عليها، والطلب عليها واستهلاكها، وتوضح نهجا قائما على الأدلة ودورة الحياة لتلبية الاحتياجات التغذوية وتحقيق هدف توفير أنماط غذائية كافية وصحية للأشخاص الضعفاء من جميع الأعمار.

107- وتقر الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بإدماج الاعتبارات التغذوية في جميع برامج **البرنامج** كأولوية شاملة. ويلتزم **البرنامج** بالاستفادة من نظمه، واستراتيجياته وقدرته من أجل تعظيم مساهمته إلى أقصى حد في تحسين الأنماط الغذائية والحد من سوء التغذية. ومساعدة الأشخاص الضعفاء في تلبية احتياجاتهم التغذوية هي في صلب ولاية **البرنامج**. ويشمل ذلك الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، من بين مجموعات سكانية أخرى. ويركز **البرنامج** على ضمان أن توفر المساعدة الغذائية ما يكفي من المغذيات، مع توفير خدمات علاج سوء التغذية المنقذة للحياة، وخدمات الوقاية من سوء التغذية للنساء والأطفال. ويعمل **البرنامج** مع الحكومات لتحسين فرص الحصول على أنماط غذائية صحية من خلال التدخلات في مجالات مثل الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية. ويهدف أيضا **البرنامج** إلى تعزيز النظم الغذائية من أجل التغذية من خلال العمل على طول سلاسل إمدادات الأغذية، وتوسيع نطاق مبادرات تقوية الأغذية وتغيير سلوكيات المستهلكين.

108- وخلص تقييم عمل **البرنامج** في مجال التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي قُدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2023 (WFP/EB.1/2023/5-A)، إلى أن التغذية تؤدي دورا محوريا في الخطة الاستراتيجية الحالية وحافظة برامج **البرنامج**، وأن سياسة التغذية القائمة لا تزال ذات صلة إلى حد كبير. ويعزز التقييم الدور الهام الذي يؤديه **البرنامج** في معالجة سوء التغذية وتشجيع الأنماط الغذائية الصحية. واستنادا إلى التوصيات المنبثقة عن التقييم، يجري حاليا وضع استراتيجية للتغذية **للبرنامج** وخطة لتنفيذها من خلال عملية تشاورية، استنادا إلى تعريف محدد للإدماج الناجح للتغذية في جميع برامج **البرنامج**، ونظمه المؤسسية والأفراد العاملين فيه. وستصاغ الاستراتيجية الجديدة بحلول نهاية عام 2024.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

109- على الرغم من مرور أربعة عقود من أنشطة الاستجابة، لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية يشكل تحديا عالميا في مجال الصحة العامة. فالأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية يواجهون انعدام الأمن الغذائي المتزايد، مما قد يجبرهم على اعتماد آليات تكيف محفوفة بالمخاطر من أجل إطعام أنفسهم وأسرهم، ولا سيما في حالات الطوارئ والبيئات الهشة. وغالبا ما يكون لانعدام الأمن الغذائي واستراتيجيات التكيف المرتبطة به آثار سلبية على الالتزام بعلاج فيروس نقص المناعة البشرية المنقذ للحياة. ويؤثر أيضا سوء التغذية على رفاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، حيث يمكن أن يؤدي النمط الغذائي غير الملائم وتردي نوعية التغذية إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض والوفاة.

110- ولدعم الأشخاص الأكثر ضعفا، تساهم الخبرة التشغيلية والتقنية **للبرنامج** في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة من خلال التشديد على إدماج المجموعات السكانية الضعيفة التي تعاني انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، في برامجه ومنصاته القائمة، مما يعزز الحصائل الصحية والإنمائية الطويلة الأجل على نطاق واسع. ويواصل **البرنامج** دمج برامج الأغذية والتغذية في الاستجابات الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والسل، والاستفادة بشكل متزايد من الحماية الاجتماعية لمعالجة أوجه الضعف وعدم المساواة على نطاق واسع، بما يتماشى مع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز.

111- وتُعرض سياسة **البرنامج** بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (WFP/EB.2/2010/4-A) على المجلس سنويا. وعُرض التقييم الاستراتيجي للسياسة في الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2023 (WFP/EB.1/2023/5-A). وخلص التقييم إلى أنه على الرغم من أن السياسة كانت ذات صلة وقت كتابتها، إلا أن أهميتها تضاءلت بمرور الوقت نظرا إلى التطورات

في أدوية فيروس نقص المناعة البشرية المنقذة للحياة والفحوصات المنخفضة التكلفة. وخلص التقييم إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال يمثل مسألة وثيقة الصلة **بالبرنامج** في إطار تنفيذ ولايته المتمثلة في الوصول إلى أكثر الناس ضعفا، وأوصى بأن يحدد **البرنامج** أفضل السبل لتحسين الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية وإدماجها في برامجه لضمان الوفاء بالتزاماته العالمية تجاه الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية و"عدم ترك أحد خلف الركب". واستجابة لذلك، وضعت شعبة التغذية في **البرنامج** استراتيجية توضح موقف **البرنامج** من فيروس نقص المناعة البشرية، وتحدد الفرص الجديدة لإدماج مسائل فيروس نقص المناعة البشرية في البرمجة، وتعزيز المساءلة على نطاق **البرنامج** في الفترة الممتدة حتى عام 2030.

البيئة

112- يدرك **البرنامج** أن رعاية البيئة أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وسياسة **البرنامج** بشأن البيئة (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1) تُلزمه بوضع آليات لتحديد المخاطر البيئية التي تنشأ عن أنشطته، وتجنبها وإدارتها بشكل منهجي. وتقر أيضا السياسة بأن أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** يمكن أن تولد منافع بيئية وتلزم **البرنامج** بالسعي إلى تحقيق هذه المنافع، مع السعي في الوقت نفسه إلى تجنب إحداث الضرر.

113- وتدعو السياسة، التي تسترشد بمجموعة من المبادئ الشاملة، إلى التعزيز التدريجي للاستدامة البيئية لأنشطة **البرنامج**؛ وحماية البيئة؛ وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتقليل البصمة الكربونية **للبرنامج** إلى أدنى حد؛ ومواءمة إجراءات **البرنامج** مع الممارسات الدولية الجيدة والمعايير العالمية للاستدامة البيئية؛ وتعزيز قدرة شركاء **البرنامج** على تخطيط وتنفيذ أنشطة سليمة بيئيا من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

114- وتلزم السياسة **البرنامج** بتطوير أدوات التخطيط والتنفيذ التي تتضمن معايير بيئية تحدد تدابير الحماية الأساسية والحد الأدنى من التوقعات، وعملية فحص وتصنيف لتحديد المخاطر البيئية وإدارتها، ونظام إدارة بيئية يتسق مع المعيار 001 14 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

115- ومنذ اعتماد السياسة، استُحدث إطار للاستدامة البيئية والاجتماعية لتوجيه عملية وضع مجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية الأساسية والحفاظ عليها، وعملية فحص وتصنيف وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ونظام للإدارة البيئية. وصُمم الإطار للحد من الآثار السلبية المحتملة التي قد تلحق بالبيئة أو الأشخاص أو المجتمعات المحلية نتيجة لأنشطة برامج **البرنامج** أو عمليات الدعم أو أي عمل آخر يقوم به أو يموله، ولزيادة الاستدامة البيئية والاجتماعية لتلك الأنشطة والعمليات والإجراءات الأخرى زيادة تدريجية.

116- ووفقا لقواعد التغطية الخاصة بتقييمات السياسات، أصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لسياسة البيئة في عام 2023. وسيقدم التقرير الموجز عن ذلك التقييم إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام 2025.

الخطط الاستراتيجية القطرية

117- شكلت سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية تحولا كبيرا في نهج **البرنامج** في تخطيط البرامج والإشراف عليها والموافقة عليها. وخلص تقييم السياسة الذي أجري في عام 2023 إلى أنها لا تزال وثيقة صالحة لا تحتاج إلى تحديث فوري، وأن السياسة مكنت **البرنامج** من التحول إلى التخطيط داخل البلدان، وأوضحت رؤية إرشادية متوسطة الأجل لعمل **البرنامج**.

118- وبما أن سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية أصبحت الآن جزءا راسخا من حافظة برامج **البرنامج**، فإن المكونات الرئيسية لسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية تشمل مجموعة من الأدوات، والتدابير المصاحبة ومهارات الموظفين التقنية وغيرها من المهارات الضرورية لنجاح تخطيط وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. ومع انتقال المكاتب القطرية إلى أجيال جديدة من الخطط الاستراتيجية القطرية، تحولت النقطة المرجعية المعيارية للموظفين على جميع المستويات من سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية إلى مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالبرامج، والتخطيط، والميزنة، وإدارة الأداء والإبلاغ التي تم وضعها لتوجيه تنفيذ السياسة.

119- وتماشيا مع التوصيات التي انبثقت عن التقييم، يقوم **البرنامج** بوضع نهج جديد للتخطيط الاستراتيجي القطري يتبنى نهجا أكثر استراتيجية و"أصغر حجما" لإطار الخطط الاستراتيجية القطرية، ويعزز التركيز على تطوير الخطط الاستراتيجية القطرية،

وضمان الجودة والتعلم، وتبسيط إجراءات وعمليات استعراض وثائق الخطط الاستراتيجية القطرية وتنقيحها والموافقة عليها. وسيضع **البرنامج** نهجا منقحا وأكثر اتساقا لتحقيق طموحاته من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية المركزة التوجيه والميزانيات الواقعية ذات الصلة.

120- ويقوم **البرنامج** في إطار خططه الاستراتيجية القطرية بإعطاء الأولوية للمواءمة الاستراتيجية والبرامجية مع أولويات البلدان والشركاء، ويشترك في مجالات عمل جديدة ومبتكرة مع تعميق خبرته في مجالات أكثر رسوخا. وينعكس ذلك في تحسين مكانة **البرنامج** لدى الحكومات وإقامته علاقة أكثر نضجا معها، في حين أن التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة توجه وتؤطر الجوانب الإنمائية لجميع الخطط الاستراتيجية القطرية، مما يتيح فرصا ومجالات عمل جديدة.

121- ويركز **البرنامج** على تعزيز تنفيذ سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية من خلال تعزيز المساءلة والتعلم من أجل إدارة قائمة على النتائج، وتوسيع نطاق التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة وتنمية المهارات بما يتماشى مع سياسته بشأن شؤون العاملين.

العوامل التمكينية والسياسات المؤسسية

122- *إدارة شؤون العاملين*ما زال النهج الذي يتبعه **البرنامج** لتنمية العاملين لديه وتحسين ثقافة مكان العمل يتطور عقب موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وفي هذا السياق، توفر سياسة شؤون العاملين في **البرنامج** (WFP/EB.A/2021/5-A) رؤية للقوة العاملة وإطارا متسقا لتحقيق الامتياز في إدارة شؤون العاملين ودعم تطوير ثقافة مكان عمل تتسم بالاحترام والأخلاق والشمول، وهي كلها ضرورية لإنجاز مهمة **البرنامج**.

123- وتحدد سياسة شؤون العاملين أربعة مجالات ذات أولوية لإدارة شؤون العاملين، و12 عنصرا تؤطر تنفيذ الأنشطة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية. والمجالات الأربعة ذات الأولوية هي "السرعة والمرونة"، و"الأداء والتحسين"، و"التنوع والشمول" و"الرعاية والدعم". ويرتكز إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025 (WFP/EB.1/2022/4-A/Rev.1) على سياسة شؤون العاملين. وتتضمن نتيجة الإدارة 2، "إدارة شؤون العاملين"، مؤشرات الأداء الرئيسية لكل مجال من المجالات ذات الأولوية، وتعكس طموح **البرنامج** إلى قوة عاملة مستقبلية وثقافة مكان عمل تتسم بالاحترام والشمول وتشجع وتصون أعلى معايير السلوك والتصرفات الأخلاقية.

124- وبعد منح المدير التنفيذي الإذن وإصداره التعليمات لجميع المديرين ورؤساء المكاتب باستعراض أدوات السياسات، والاستراتيجيات، والأطر، وخطط العمل والإصدارات الإدارية الأخرى القائمة، وتنقيحها بحسب ما تقتضيه الضرورة لجعلها تتماشى مع سياسة شؤون العاملين، في عام 2022، أدرجت نسبة 100 في المائة من المكاتب الإقليمية و92 في المائة من المكاتب القطرية "بُعدا خاصا بشؤون العاملين" في خطط عملها، بينما أفادت نسبة 83 في المائة من مكاتب **البرنامج** على مستوى العالم بأنها بدأت في استعراض السياسات، والأطر، والاستراتيجيات والممارسات بما يتماشى مع السياسة. وعموما، أدرجت نسبة 91 في المائة من جميع مكاتب **البرنامج** بُعدا خاصا بشؤون العاملين في خطط عملها السنوية.

125- ومنذ الموافقة على السياسة، تم إنشاء وحدة مخصصة كجزء من إدارة ثقافة مكان العمل. وتدعم وحدة تنسيق شؤون العاملين والثقافة عملية التغيير التنظيمي التي يتطلبها تنفيذ سياسة شؤون العاملين من خلال تنسيق الأنشطة الشاملة في مجالي إدارة شؤون العاملين والثقافة التنظيمية، والرقابة عليها والإبلاغ عنها. وتنسق أيضا الوحدة المبادرة المؤسسية الفائقة الأهمية المتعلقة بالاستثمار في عاملين في **البرنامج**، والتي تمت الموافقة عليها كجزء من خطة الإدارة للفترة 2022-2024 والتي تمكن **البرنامج** من المضي قدما وبسرعة أكبر في دعم أهدافه المتعلقة بالعاملين والثقافة.

126- ووفقا لقواعد التغطية لتقييمات السياسات، سيصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لسياسة شؤون العاملين في عام 2026، سيقدم رؤى وتوصيات للبرمجة والتوجه الاستراتيجي المستقبليين.

الرقابة

127- وافق المجلس في دورته السنوية لعام 2018 على إطار الرقابة في **البرنامج** (WFP/EB.A/2018/5-C). واستجابة لتوصية وردت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن الرقابة من جانب الإدارة (WFP/EB.A/222/6-I/1)، صدر تعميم المدير

التنفيذي بشأن إطار الرقابة الإدارية في **البرنامج** (OFP/2023/007) في مارس/آذار 2023 لتوضيح التوقعات المتعلقة بالرقابة التي تقوم بها الإدارة في المكاتب الإقليمية والوظائف العالمية كجزء من دورها في توفير "الخط الثاني" من الرقابة ولتحديد المبادئ والمسؤوليات المتعلقة بتقديم نتائج الرقابة الإدارية، والإبلاغ عنها، واستعراضها ومتابعتها.[8]

128- وتوفر الرقابة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من نظام الحوكمة، ضمانا معقولا بأن أنشطة **البرنامج** تتوافق تماما مع الولايات التشريعية؛ وأن الأموال المقدمة إلى **البرنامج** تخضع للمحاسبة الكاملة؛ وأن أنشطة **البرنامج** تُنفذ بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية؛ وأن موظفي **البرنامج** ومسؤوليه الآخرين يلتزمون بأعلى معايير المهنية والنزاهة والأخلاقيات.

129- واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها استعراض وحدة التفتيش المشتركة لأطر المساءلة على نطاق المنظومة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/3)،[9] هناك حاجة إلى تحديث إطار الرقابة. وتهدف شعبة إدارة المخاطر إلى ضمان أن ييسر الإطار المحدّث اتباع نهج شامل للمساءلة من خلال توفير إطار مستقل للمساءلة والرقابة يأخذ في الاعتبار نتائج مختلف استعراضات الرقابة، بما في ذلك الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة واستعراض الحوكمة الذي أجري بتكليف من المجلس. ومن المتوقع تقديم إطار المساءلة والرقابة الموحد إلى المجلس للموافقة عليه في دورته العادية الأولى في فبراير/شباط 2026، ولكن قد يتم تعديل الجدول الزمني في انتظار حصائل استعراض الحوكمة.

Commented [RE4]: Please check footnote and correct it if need be

إدارة المخاطر المؤسسية

130- وضع **البرنامج** سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لأول مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 (WFP/EB.2/2005/5-E/1). وتم تحديث هذه السياسة في مايو/أيار 2015 (WFP/EB.A/2015/5-B) ومرة أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 (WFP/EB.2/2018/5-C). وكان أيضا **للبرنامج** إطار للرقابة الداخلية منذ عام 2011، وقد تم تنقيحه في عام 2015 (OED2015/016) ويشكل هذا الإطار الأساس لنهج المنظمة في الرقابة الداخلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

131- وترسي سياسة عام 2018 نهجا عمليا ومنهجيا ومنضبطا لتحديد المخاطر وإدارتها على نطاق **البرنامج**، وهو نهج يرتبط بوضوح بتحقيق الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**. وعلى وجه التحديد، تتمثل رؤية **البرنامج** لإدارة المخاطر المؤسسية في الحفاظ على إطار متسق لإدارة المخاطر يمكن من خلاله تحديد المخاطر، وتحليلها ومعالجتها وتحديد المساءلة عنها؛ وتحقيق فهم مشترك لتعرض **البرنامج** للمخاطر في ما يتعلق بمدى تقبله للمخاطر، مما يمكنه من توضيح ملامح المخاطر بشكل متسق على نطاق **البرنامج** ومع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الخارجيين؛ وإرساء ثقافة ترتبط فيها إدارة المخاطر بتنفيذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، والنظر فيها بشكل استباقي في عملية صنع القرار التشغيلي.

132- وتوضح سياسة عام 2018 عمليات تقييم المخاطر ورصدها و"تصعيدها" إلى المستوى المناسب من الإدارة للاستجابة لها، بما يتماشى مع مدى تقبل المخاطر. وتعكس بيانات مدى تقبل المخاطر نوايا المكتب في ما يتعلق بإدارة المخاطر وتوفر الدعم للمديرين في تحليل المخاطر، ورصدها والاستجابة لها ووضع أهداف الأداء ذات الصلة. وتحدد أيضا السياسة أدوار إدارة المخاطر للمديرين القطريين والإقليميين والمديرين في المقر.

133- وأسهمت تطورات عديدة منذ اعتماد السياسة الأولى في تعميم إدارة المخاطر في استراتيجيات **البرنامج**، وتصميم الخطط الاستراتيجية القطرية والعمليات وفي زيادة فهم إدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من بيئة الرقابة الداخلية **للبرنامج**. وتتواصل هذه الجهود في الوقت الذي يسعى فيه **البرنامج** إلى إدماج جوانب إدارة المخاطر في التخطيط وصنع القرار على جميع مستويات المنظمة.

---

[8] أنظر أيضا "رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الرقابة من جانب الإدارة" (WFP/EB.A/2022/6-I/1/Add.1).

[9] التعاريف الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن *استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة* هي كما يلي:

- *الرقابة الخارجية:* الرقابة التي يقوم بها أفراد أو كيانات من خارج المنظمة، تعيّنهم الأجهزة التشريعية و/أو الهيئات الإدارية للمنظمة، ويكونون مستقلين عن رئيسها التنفيذي.
- *الرقابة المستقلة:* الرقابة التي يقوم بها موظفون (أو استشاريون مسؤولون أمام الموظفين) مستقلون عن الرئيس التنفيذي للمنظمة.
- *الرقابة الإدارية:* الرقابة من جانب أو بالنيابة عن وحدات المنظمة أو إداراتها وتكون المسؤولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمام الرئيس التنفيذي للمنظمة.

134- ووفقا لقواعد التغطية الخاصة بتقييمات السياسات، أصدر مكتب التقييم تكليفا بإجراء تقييم لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية في عام 2024، سيقدم رؤى وتوصيات للبرمجة والتوجه الاستراتيجي في المستقبل.

التدليس والفساد

135- تحل سياسة **البرنامج** المنقحة بشأن مكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.A/2021/5-B/1) محل السياسة السابقة المعتمدة في عام 2015 (WFP/EB.A/2015/5-E/1). ويتجنب **البرنامج** المخاطر إلى حد كبير في ما يتعلق بالتدليس والفساد في أنشطته وعملياته، ولا يتسامح مطلقا مع التقاعس في مواجهة حالات التدليس أو الفساد المحتملة. وبناء على ذلك، سيتخذ **البرنامج** تدابير لمنع وكشف وردع أي حالة تدليس أو فساد يرتكبها موظفوه أو الشركاء المتعاونون أو الموردون أو أطراف ثالثة أخرى على نحو يضره، وسيتخذ إجراءات صارمة في حال حدوث تدليس أو فساد.

136- وتكرر السياسة المنقحة التشديد على تقبل **البرنامج** المنخفض للمخاطر في ما يتعلق بالتدليس والفساد؛ وتوسع نطاق السياسة لتشمل أي نوع من الكيانات المتعاقدة أو أي طرف ثالث له علاقة **بالبرنامج**؛ وتوسع تعريف "التدليس والفساد" ليشمل السرقة، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتقدم نظرة عن "دورة حياة" عملية إدارة مخاطر التدليس؛ وتوضح المتطلبات المفروضة على الموظفين والمديرين لناحية الإبلاغ عن الحالات المحتملة و"تصعيدها" إلى المستويات المناسبة من الإدارة.

137- وتماشيا مع قواعد التغطية لتقييمات السياسات، سينظر مكتب التقييم في التكليف بإجراء تقييم لسياسة مكافحة التدليس ومكافحة الفساد في عام 2027، أي في غضون مدة تراوح بين أربع سنوات وست سنوات من بدء تنفيذ السياسة.

التقييم

138- في أعقاب استعراض النظراء الثالث لوظيفة التقييم في **البرنامج** الذي أجراه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وافق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2022 على سياسة تقييم محدّثة. ويحل هذا التحديث محل سياسة التقييم السابقة (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1) التي اعتمدت في عام 2015.

139- وتعيد السياسة المحدثة تأكيد التزام **البرنامج** بالتقيد بمبادئ وقواعد ومعايير التقييم الدولية، وتواصل تعزيز التوجه الاستراتيجي والإطار المعياري لوظيفة التقييم في **البرنامج** في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخطة عام 2030. وتتمثل رؤية السياسة في تعزيز مساهمة **البرنامج** في تحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030 من خلال إرساء ثقافة المساءلة والتعلم المدعومة بالفكر والسلوك والنظم التقييمية. وتتمثل أهداف السياسة في ضمان أن ترشد الأدلة التقييمية القرارات المتعلقة بسياسات **البرنامج** واستراتيجياته وخططه وبرامجه، وأن تسهم وظيفة التقييم في المعرفة العالمية وتدعم عملية صنع القرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

140- وسيتم تحقيق هذه السياسة من خلال تحقيق الحصائل التالية:

1) استقلال التقييمات، ومصداقيتها وفائدتها، ودمجها في دورة السياسة والبرامج، وإدارتها وفقا لقواعد ومعايير الأمم المتحدة ونظام ضمان جودة التقييم في **البرنامج**.
2) تغطية التقييم متوازنة وذات صلة، وتدعم أغراض المساءلة والتعلم على حد سواء، بما يتماشى مع قواعد التغطية للتقييمات.
3) إمكانية الوصول إلى أدلة التقييم بشكل منهجي وإتاحتها لتلبية احتياجات **البرنامج** وشركائه.
4) وجود قدرة معززة على التكليف بإجراء التقييمات وإدارتها واستخدامها على نطاق **البرنامج**.
5) مساهمة الشراكات في تعزيز ممارسة التقييم من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وفي اتساق الأمم المتحدة.

141- وتدمج سياسة عام 2022 أدوار ومساءلة مختلف أصحاب المصلحة، والتي تم توضيحها أيضا في ميثاق تقييم منفصل. وتضع استراتيجية تقييم مؤسسية جديدة خطة تنفيذ مرحلية، مع إدراج تكاليفها في خطة عمل وظيفة التقييم العادية التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات وتكون ملحقة بخطة **البرنامج** للإدارة التي تقدم سنويا إلى المجلس.

142- ووفقا لسياسة التقييم (الفقرة 65)، يُقترح إجراء استعراض للسياسة للفترة 2025-2026 للاسترشاد بها في أي تنقيحات ضرورية يتم تحديدها من خلال عملية استعراض النظراء الخارجيين لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية.

الملحق

تحليل الثغرات في السياسات

1- يقدم هذا الملحق تحليلا محدثا للثغرات في السياسات، والعمل المعياري ذي الصلة، كما تم تحديده ومناقشته مع المجلس في عام 2023.

النظم الغذائية

2- عقب تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 2+ في عام 2023، وبالبناء على الزخم الذي أحدثه مؤتمر قمة النظم الغذائية لعام 2021، يعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين كجزء من مركز الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتنسيق النظم الغذائية بهدف تيسير التقدم في تفعيل المسارات الوطنية للنهوض بتحويل النظم الغذائية.

3- وفي حين أنه ليس من المخطط حاليا وضع سياسة محددة بشأن النظم الغذائية، فإن السياسة المحدثة بشأن القدرة على الصمود تتيح فرصة لتوضيح مساهمات **البرنامج** في تحويل النظم الغذائية من خلال البرمجة المتكاملة والشراكات الاستراتيجية المسترشدة بمجموعة قوية من الأدلة. وعلاوة على ذلك، ولتعزيز الاتساق الداخلي في ما يتعلق بدور **البرنامج** في النظم الغذائية وتقوية المكانة الخارجية للمنظمة في بيئة النظم الغذائية، يجري حاليا إعداد ورقة استراتيجية. ومن خلال عملية تشاركية قوية تشمل الشعب الرئيسية في المقر والمكاتب الإقليمية، تهدف هذه الورقة إلى أن تعكس المجموعة الواسعة من الحلول التي ينفذها **البرنامج** لتعزيز التحول في النظم الغذائية في كل من بيئاته التشغيلية.

الضمان العالمي

4- يعتبر تنفيذ مشروع الضمان العالمي أولوية مؤسسية عليا. وفي منتصف عام 2024، صدر تعميم للمديرة التنفيذية بشأن إطار الضمان العالمي يحدد أربعة معايير ضمان عالمية وثمانية تدابير ضمان دنيا لعمليات المساعدة الغذائية العامة – العينية، والنقدية والقسائم. وسيتم تكييف المعايير والتدابير في جميع المجالات البرامجية **للبرنامج** وتطبيقها فيها. ويجري تنفيذ تحسينات على تدابير ونظم الضمان في العمليات التي تم تحديدها على أنها عرضة لمخاطر عالية. وبحلول نهاية عام 2024، من المتوقع أن تفي هذه العمليات بمعايير الضمان أو أن تكون لديها ضوابط وتدابير تخفيف مناسبة لمعالجة المخاطر المحددة وضمان حصول الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة على هذه المساعدة بأمان وبشكل كامل ومن دون تدخل. وفي عام 2025، سيبدأ **البرنامج** في إدخال التحسينات على العمليات المتبقية.

محور العمل الإنساني والتنمية والسلام

5- يلتزم **البرنامج** بتفعيل محور العمل الإنساني والتنمية والسلام بشكل أفضل، مستندا في نهجه إلى خطته الاستراتيجية وتوصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تحديد أولويات العمل في هذا المحور: "الوقاية دائما، والتنمية حيثما أمكن، والعمل الإنساني عند الضرورة".

6- ويواصل **البرنامج** إحراز تقدم في إدماج نهجه للمحور في سياساته الحالية والمقبلة. ويشكل المحور حجر زاوية في سياسة المنظمة لبناء السلام (2013). وبالإضافة إلى ذلك، يعكف **البرنامج** حاليا على وضع سياسات جديدة بشأن المناخ والقدرة على الصمود، سياسات توضح جهوده الرامية إلى تحديد تسلسل الأنشطة التي تعالج الاحتياجات وتقلل من الاحتياجات على نطاق واسع وتضعها في طبقات وتدمجها على نطاق واسع على نحو مبدئي ومراعٍ للنزاعات، والطرائق التي يمكن أن تسهم بها هذه الجهود في التماسك الاجتماعي وجهود بناء السلام المحلية. وتؤكد أيضا السياسات المقبلة التزام **البرنامج** بإقامة الشراكات المستدامة والتعاون المستدام على الأصعدة المالية، والتشغيلية والمؤسسية، بما في ذلك مع النظم والجهات الفاعلة المحلية، وهي لازمة لتمكين البرمجة الفعالة للمحور، إذا سمحت الظروف بذلك.

7- وبالإضافة إلى ذلك، يعمل **البرنامج** على تعزيز تنفيذ المحور من خلال بذل الجهود المتواصلة لتعزيز تصميم البرامج والأدوات. ويواصل **البرنامج** إدراج نُهج المحور في تصميم وتنفيذ خططه الاستراتيجية القطرية التي تشمل الاستجابة للأزمات وأنشطة

بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية ضمن إطار متكامل. ويساهم **البرنامج** بنشاط، في إطار جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع شركائه في الأمم المتحدة، في النهوض بالتحليل والتخطيط المشتركين في التحليلات القطرية المشتركة والاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية التي تسترشد بها أطر التعاون في الأمم المتحدة وخطط الاستجابة الإنسانية.

8- وتشمل الجهود المبذولة لتعزيز نهج المحور على نطاق الحافظة المعيارية **للبرنامج** تعميم استراتيجية مراعاة ظروف النزاع، ووضع مسارات توضح بالتفصيل نقاط الدخول لمساهمات **البرنامج** في السلام، وتحديث الدليل التوجيهي **للبرنامج** في مجال الخطط الاستراتيجية القطرية، وإنشاء مستودع لأفضل الممارسات والأدوات للمكاتب القطرية.

الشمول

9- استنادا إلى خارطة طريق إدماج منظور الإعاقة لعام 2020 وسياسة المساواة بين الجنسين لعام 2022، أجرى **البرنامج** استعراضا للأبعاد المتقاطعة للفقر والاستبعاد التي تؤثر على قدرته على ضمان تنفيذ البرامج بشكل شامل ومنصف. وبحث هذا التحليل في نُهج البرمجة التي يتبعها **البرنامج** في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإدماج منظور الإعاقة، والمسائل المتعلقة بالسن، والسكان الأصليين، والنازحين داخليا، واللاجئين، والتماسك الاجتماعي، وغير ذلك من الديناميات المعقدة التي تركز على الناس. وقد أرشد الاستعراض سياسات **البرنامج** ووثائقه التشغيلية، وتدريبه وأدواته الخاصة بالشمول، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك التي تتعلق بمجالات الاستهداف وتحديد الأولويات، وتعزيز القدرات، وقياس الأداء، والامتثال. وأرشد أيضا هذا العمل عملية إعادة الهيكلة المؤسسية الأخيرة التي جمعت المسائل المتعلقة بالحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإدماج منظور الإعاقة، والشمول المالي الرقمي والتمكين الاقتصادي للمرأة، والسكان الأصليين وإضفاء الطابع المحلي في نطاق اختصاص دائرة المسائل الجنسانية والحماية والشمول التابعة لشعبة سياسات البرامج والتوجيه.

الابتكار

10- تتبنى الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 الابتكار كعامل تمكين استراتيجي يدعم جهود **البرنامج** لتحقيق الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة. وقد أظهر نهج **البرنامج** للابتكار بالفعل أثرا كبيرا وقابلية للتوسع في التصدي للتحديات الحرجة التي تواجه العمليات القطرية **للبرنامج**. ونتيجة لذلك، تم الاعتراف **بالبرنامج** كشريك رائد في الابتكار داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع القطاعين العام والخاص في العمل على الابتكارات الاجتماعية العالمية والمحلية.[1]

11- واستنادا إلى هذا الأساس، يقوم **البرنامج** حاليا بوضع استراتيجية جديدة للابتكار تهدف إلى توجيه نهجه في الاستفادة من الابتكار لمواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية الحرجة، وتحقيق مكاسب في الكفاءة والفعالية، وتيسير التحول التنظيمي. كما يعمل **البرنامج** على تعميم الابتكار في عملياته من خلال تضمين توجيهات بشأن كيفية دمج الابتكار في سياقات محددة طوال دورة البرامج وفي تطوير الخطط الاستراتيجية القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع **البرنامج** "دليل إرشادات" لممارسي الابتكار في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، وقاعدة بيانات للابتكار توفر لمحة عامة عن الحلول المبتكرة التي يتم تنفيذها في **البرنامج** أو بالتعاون معه في جميع عملياته.

التمويل المبتكر

12- بعد إجراء مشاورات داخلية وخارجية مكثفة وتجريب المشاريع على مدى السنوات الأخيرة، يعكف **البرنامج** على وضع اللمسات الأخيرة على أول استراتيجية تمويل مبتكر كعامل تمكين لتعبئة الموارد المؤسسية. وخلال إعداد الاستراتيجية، تم تحديد الثغرات التي قد تتطلب إدخال تنقيحات على الإطار التمويلي وترتيبات الشراكة والحوكمة لدعم التنفيذ الناجح لمعاملات التمويل المبتكر. وستسعى إدارة **البرنامج** إلى التعلم من تنفيذ استراتيجية التمويل المبتكر وستقدم مقترحات إلى المجلس لاتخاذ قرار بشأنها، عند الاقتضاء. ومن خلال عملية التشاور، أشارت المكاتب القطرية **للبرنامج** أيضا إلى اهتمامها بربط الجهات الفاعلة في سلسلة

[1] انعكس هذا الاعتراف في تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وفي تكريم **البرنامج** من قبل جوائز Fast Company.

القيمة في القطاع الخاص بفرص "الاستثمار الذي يحدث أثرا". ويستكشف **البرنامج** نماذج جديدة للشراكة مع القطاع الخاص، مما قد يستلزم تحديث سياسة الشراكات مع القطاع الخاص في المستقبل.

إضفاء الطابع المحلي

13- استنادا إلى الالتزام الوارد في الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** بتعزيز قدرة الحكومات والمنظمات المحلية على إعطاء الأولوية للشراكات المحلية، وبعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس، يقوم **البرنامج** بصياغة سياسة بشأن إضفاء الطابع المحلي. وسيستلزم وضع هذه السياسة استعراضا متعمقا للأدلة وأفضل الممارسات في مجال إضفاء الطابع المحلي، وسلسلة من المشاورات الداخلية والخارجية المكثفة، ورسم خريطة لكامل جهود إضفاء الطابع المحلي التي يبذلها **البرنامج** في السياقين الإنساني والإنمائي، وتحليل المخاطر المرتبطة بإضفاء الطابع المحلي، ودراسة طرائق العمل الحالية من أجل تحديد الحاجة إلى نُهج أو طرائق جديدة. ومن المتوقع أن تُعرض السياسة على المجلس في دورته السنوية في عام 2025.

الشراكات

14- تم التأكيد مجددا في الخطة الاستراتيجية على التزام **البرنامج** بإقامة وتعزيز الشراكات الموثوقة وذات الصلة في النظام الإنساني والإنمائي. وتظل استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** وثيقة ذات صلة في توضيح الرؤية الشاملة والنهج المؤسسي للشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والقطاع الخاص، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات المولدة للمعرفة. وتحدد الاستراتيجية فوائد الشراكات والمبادئ والممارسات التي تحكم ترتيبات الشراكة التي يتبعها **البرنامج**. وعلى المستوى القطري، تمثل خطة عمل الشراكات عنصرا رئيسيا في وضع الخطط الاستراتيجية القطرية. واستشرافا للمستقبل، سيتطلع **البرنامج** إلى وضع استراتيجية جديدة للشراكات بحلول أوائل عام 2025، استراتيجية ستحدد نهجه العام إزاء الشراكات في أحدث بيئة عالمية وتشغيلية. ومن بين مجالات أخرى، ستشمل الاستراتيجية الجديدة التركيز على نهج **البرنامج** إزاء تطوير نماذج مستدامة ومفيدة للطرفين للشراكة مع الاقتصادات الناشئة، وقدرة **البرنامج** على التكيف مع التغيرات في أولويات الجهات المانحة واحتياجات المتلقين.

تقديم الخدمات

15- يحظى **البرنامج** باعتراف واسع النطاق بدوره في الاستفادة من خبراته ووجوده الميداني في تقديم خدمات حيوية عند الطلب لأفراد مجتمع العمل الإنساني والإنمائي، بما في ذلك خدمات الوقود، وإدارة الأسطول، والمساعدة التقنية، وخدمات الدفع من الحكومة إلى الأفراد، وخدمات نقل وتخزين السلع. وتوضح الحصيلة الاستراتيجية 5 للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 الظروف التي يقدم فيها **البرنامج** خدماته للمجتمع الإنساني، مع الاعتراف بأن تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد على التعاون الفعال والشراكات داخل القطاعات الإنسانية والإنمائية وقطاعات السلام وفي ما بينها.

16- ويسترشد نطاق تقديم **البرنامج** للخدمات عند الطلب على مستوى المكاتب القطرية حاليا بتعميم المدير التنفيذي OED2023/006.

17- وفي حزيران/يونيو 2024، نُشرت مراجعة لحسابات الخدمات التي يقدمها **البرنامج** عند الطلب، لتقييم مدى إرساء الإدارة للحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية من أجل تقديم الخدمات عند الطلب إلى العملاء الخارجيين على نحو فعال. وأوصت مراجعة الحسابات بأن يوضح **البرنامج** توجهه الاستراتيجي في ما يتعلق بتقديم الخدمات وأن يعالج النهج والعمليات المجزأة.

18- واسترشادا بالنتائج الأولية لتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، وتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات، ستضع إدارة **البرنامج** إطارا يوضح بشكل أكبر التوجه الاستراتيجي **للبرنامج** في ما يتعلق بتقديم الخدمات بحلول نهاية عام 2025. وسيضع أيضا **البرنامج** فهرسا لخدمات سلسلة الإمداد العالمية ووثائق التوجيه المعياري بشأن مختلف مواضيع سلسلة الإمداد، مع تقديم المزيد من الدعم للمكاتب القطرية من أجل تنفيذ طلبات الخدمات المقبولة.

التكنولوجيا

19- استنادا إلى الخطة الاستراتيجية، تحدد استراتيجية المعلومات والتكنولوجيا للفترة 2023-2026 الطرائق التي ستعزز بها التكنولوجيا والبيانات الرقمية قوة **البرنامج** ونطاق انتشاره. ومن خلال هذه الاستراتيجية، ستسهم التكنولوجيا المبتكرة والآمنة والتكيفية، والبيانات والرؤى الأفضل، في تعزيز قدرات **البرنامج** في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها وبناء القدرة على الصمود. وتركز أيضا الاستراتيجية على تعزيز أسس إدارة المعلومات والتكنولوجيا كأساس للابتكار ووضع حلول تدعم أساليب العمل والقدرات، بما في ذلك من خلال حوكمة البيانات وإدارتها، والمرونة التشغيلية، وإدارة المخاطر، وإدارة الخدمات، ووضع بنية مؤسسية ومخططات رقمية.

20- وفي أوائل عام 2024، وافقت المديرة التنفيذية على استراتيجية البيانات العالمية **للبرنامج** للفترة 2024-2026، التي تعترف ببيانات **البرنامج** كأصل حيوي مع إمكانية تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة، وتضع **البرنامج** في موضع يسمح له بالتنقل في مشهد تكنولوجي سريع التغير يتميز بانتشار البيانات وظهور الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. ويتم تطوير استراتيجية الذكاء الاصطناعي في **البرنامج** تحت إشراف لجنة الأعمال والتكنولوجيا الرقمية.

21- وترد التوجيهات المعيارية **للبرنامج** بشأن المعلومات والتكنولوجيا في حافظة سياسات شعبة التكنولوجيا، التي وضعها رسميا كبير موظفي المعلومات واستعرضها مراجع الحسابات الخارجي. ويجري تشذيبها بما يتماشى مع دورة سنوية يرد وصفها في مذكرة معلومات لكبير موظفي المعلومات.[2] ووضعت أيضا شعبة التكنولوجيا خلاصة صكوك معيارية، مسترشدة في ذلك بالصكوك الدولية ذات الصلة، ويجري تشذيبها باستمرار من خلال دورة سنوية.

[2] **البرنامج**. 2023. *Technology Division Information Note: Technology Division Policy Cycle Management* (مذكرة معلومات شعبة التكنولوجيا: إدارة دورة سياسات شُعبة التكنولوجيا).